

المحضر النهائي للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الخميس ، ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٠ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد ل. سولا فيلا (كوتا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف.ل. اسراييليان
السيد ب.ب. بروكوفيف
السيد ب.ل. كورنيينكو
السيد ف.ا. أوستينوف
السيد م.ب. شلبين
السيد أ.أ. تيورينكوف
السيد أ.ن. سرغيف
السيد ل.د. زاييتسيف
السيد ل.ك. بوتياركين
السيد ف.م. غانجا

اثيوبيا

السيد ت. تريفى
السيد ف. يوهانس

الارجنتين

السيد أ. ديومونت
الآنسة ن. فريرى بيناباد

استراليا

السيد أ. بيم
السيدة م. ويكس

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ج. بفايفر
السيد ه. مولر
السيد و. دوهير

اندونيسيا

السيد د.ب. سليمان

ايران

السيد م. دابيرى
السيد د. أميرى

ايطاليا

السيد ف. كوريدرو دى مونتيزيمولو
السيد ف. دى لوكا
السيد س. فراتيسكي

باكستان

السيد م. أكرم

البرازيل

السيد س. أ. دى سوزا اى سيلفا
السيد س. دى كويروث دوارته

بلجيكا

السيد أ. أونكيلينكس
السيد ج.م. نوارفالس

بلغاريا

السيد ب • فوتوف
السيد ل • سوتيروف
السيد ك • براموف
السيد بويتشيف

بورما

بولندا

السيد ني وين
السيد ب • سويكا
السيد ه • باك
السيد ج • تشيالفيتش
السيد خ • أورييتش مونتيرو

بوسنة

تشيكوسلوفاكيا

السيد م • روجيك
السيد ب • لوكيش
السيد ف • روهال - الكيف
السيد أ • صالح باي
السيد أ • بن يمينا

الجزائر

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد غ • هردير
السيد م • كراتسينسكي
السيد ك • ولفوس
السيد أ • ايونيسكو

رومانيا

زائير

سري لانكا

السويد

السيد ل • ب • فونسيكا
السيد ك • ليدغارد
السيد ل • نوربرغ
السيد س • سترومبيك

الصين

السيد ليانغ يو - فان
السيد يانغ هو - شان
السيد لون - شيا
السيد بان زن - شيانغ
السيد سين شي - جي

فرنسا

السيد ف • دي لاغورس
السيد م • كوتور
السيد أ • ر • تايلاردات
السيدة خ • داسيلفا

فنزويلا

السيد د. س. ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ل. سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ف. أورتيس	
السيدة ف. بورودوسكي ياكيفتش	
السيد س. شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد ج. ن. مونيو	
السيد عمران الشافعي	<u>مصر</u>
السيد محمد البرادعي	
السيد نبيل فهمي	
السيد ك. الهداي	<u>المغرب</u>
السيد م. الشريبي	
السيد أ. غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيد م. كاثيريس	
السيد د. م. سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ن. ه. مارشال	
السيد د. أردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد ل. اردنيشلوفون	
السيد بايارت	
السيد أ. أدينجي	<u>نيجيريا</u>
السيد ا. ف. أليسون	
السيد ك. ر. غاريخان	<u>الهند</u>
السيد ش. ساران	
السيد ل. كوميفش	<u>منغوليا</u>
السيد ت. غيورفي	
السيد ر. ه. فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه. فاغنماكرز	
السيد ت. فلوري	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م. ديلي	
السيد س. فيتزجيرالد	
السيد ه. ويلسون	
السيد ت. ج. تايلور	

اليابان

السيد ي • أوكاوا

السيد ر • ايشي

السيد ك • مياتا

السيد د • ديوكيتش

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام

السيد ر • جايبال

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : ان الوثيقة CD/94 المؤرخة في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، والتي قدمها وفد بلجيكا بعنوان " اقتراح لتعريف العامل الكيميائي القتالي والذخيرة الكيميائية " متوفرة اليوم للجنة . وأود كذلك أن أحيط اللجنة علما بأن الوثائق التالية قد وصلت وسوف يجرى تعميمها عما قريب :

(أ) الوثيقة CD/95 ، وقدمها وفد استراليا بعنوان " قائمة ايضاحية بالمواضيع التي يمكن للجنة نزع السلاح دراستها لدى النظر في البند ١ من جدول الأعمال ، حظر التجارب النووية " ،

(ب) الوثيقة CD/96 ، وقدمها وفد بولندا بعنوان " الفريق العامل المخصص لموضوع الأسلحة الكيميائية - برنامج عمل أولي : وثيقة عمل " ،

(ج) الوثيقة CD/97 ، وقدمها وفد السويد بعنوان " ورقة عمل بشأن حظر القدرة على الحرب الكيميائية " .

السيد أونكيلينكس (بلجيكا) (ترجمة عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، ان البيان الذي ألقاه اليوم ، وأستحکم عذرا في ذلك ، يتصل بالأسلحة الكيميائية . ذلك أن القلق الذي يعرب عنه المجتمع الدولي حاليا ازاء احتمال استعمال أسلحة كيميائية يبرر الأهمية التي تعلقها حكومتني على الاسراع في عقد اتفاقية بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وصنع وتخزين أسلحة كيميائية ، ولتد مير هذه الأسلحة . اننا مغتبطون لما اتخذته لجنة نزع السلاح من قرار بانشاء فريق عامل تهدف المهمة الموكولة اليه في الوقت الحاضر الى تعريف المسائل التي ينبغي معالجتها أثناء التفاوض بشأن هذه الاتفاقية . ومن الضروري الآن أن يتمكن هذا الفريق العامل بسرعة من الشروع في المهمة التي أسندناها اليه . ولا نجاز هذه المهمة بنجاح ، وضعت تحت تصرف الفريق العامل ، بالإضافة الى ثلاثة مشاريع اتفاقيات قدمت الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، عدة دراسات أجريت في اطار اللجنة تعكس حرص العديد من البلدان على احراز تقدم في هذه المفاوضات الصعبة . وأذكر بصورة رئيسية في هذا الصدد :

— البيان السوفياتي - الأمريكي المشترك المؤرخ في ٢ آب / أغسطس ١٩٧٩ (الوثيقة CD/48) ، الذي نأمل على أية حال أن تعقبه قريبا مبادرة مشتركة جديدة صادرة عن هاتين الدولتين ؛

— عناصر التقييم المختلفة التي قدمتها هولندا وإيطاليا وبولندا وفنلندا خلال الدورة ٧٩ للجنة من أجل اعداد اتفاقية ؛

— استنتاجات الحلقات الدراسية بشأن التحقق التي نظمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وكذلك المشروع الاسترالي المتعلق بعقد اجتماع غير رسمي للجنة بمساعدة خبراء .

ويرغب وفد بلادي أيضا في تقديم مساهمته في هذا الجهد المشترك ، وخاصة فيما يتعلق بمجال الانطباق الذي ينبغي أن تشمله أية معاهدة مقبلة .

وقد أثبتت هذه الاعتبارات بالتفصيل في الوثيقة CD/94 التي وضعها الوفد البلجيكي لتسوية أمام اللجنة والتي يسعدني أن يتلقى تعليقات أعضاء اللجنة عليها .

وأحرص من ناحية أخرى على إيضاح أن العديد من العناصر التي تضمنتها وثيقتنا تجيب على نقاط محددة وردت في الاستبيان الهولندي CD/41 • ويحتفظ وفد بلادي على أي حال بحقه في تناول نقاط أخرى في هذا الاستبيان ، في ضوء ما تقرره اللجنة وكذلك الفريق العامل بشأن المقترحات الاجرائية التي قدمتها هولندا في وثيقتها CD/84 .

ان أي نهج يتبع في معالجة مسألة حظر السلاح الكيميائي يبدأ ، منطقيا ، بوضع تعريف مقبول بوجه عام للعنصر الأساسي الذي يتكون منه هذا السلاح ، أي العامل الكيميائي •

ويمكن في الواقع التسليم بأنه يستحيل تصور وجود سلاح كيميائي لا يدخل فيه عامل كيميائي • على أنه يتعذر تعريف السلاح الكيميائي تعريفا كافيا بالاشارة الى العامل الكيميائي وحده • ولنا أن نتصور بوجه خاص الأسلحة الكيميائية التي يمكن الحصول عليها في شكل كامل أو أيضا الأسلحة الكيميائية التي يستند تشغيلها الى مبادئ تقنية جديدة ، مثل السلاح الثنائي العنصر • ومن ثم فمن الضروري أن نعرف أيضا المقصود بالذخيرة الكيميائية بل والسلاح الكيميائي الكامل في حالة استعمال وسائل نشر ذخائر بخلاف الذخائر التقليدية •

ومن جهة أخرى ، يبدو لنا واضحا أن التعريف يجب أن يوضع في معناه الأكثر عمومية كيما يشمل جميع أنواع الأسلحة الكيميائية •

ذلك انه يخشى من أن يؤدي التعريف اذا كان محدودا ، بأثر عكسي الى اضافة الصبغة الشرعية على استحداث وصنع وتخزين فئات من الأسلحة الكيميائية تفلت من نطاق هذا التعريف • وعلى ذلك ينبغي لأية اتفاقية ، في نظرنا ، أن تتأدى بمبدأ حظر جميع الأسلحة الكيميائية •

والوثيقة التي يقدمها وفد بلادي تعرف مفهوم العامل الكيميائي الحربي ، مع تحديد المنهج الذي يقود الى هذا التعريف •

ويعتمد هذا المنهج على معيارين متكاملين اقتصر على ذكرهما في هذا المقام وهما :

— معيار الهدف العام للعامل ؛

— معيار السمية ، التي تعرف بدورها تبعا لنهج متكاملة مختلفة •

ومن ثم يصبح مشروع التعريف الموضوع على النحو التالي :

" يتكون أي عامل كيميائي حربي من كل مادة كيميائية أو مواد كيميائية مركبة ، تستخدم تبعا لخواصها السامة المعروفة بشكل محدد ، سواء كانت هذه الخواص هي خواص المادة نفسها أو خواص أحد المنتجات النهائية لهذا التركيب " •

وكما ستلاحظون ، يأخذ هذا التعريف في الحسبان ، بوجه خاص ، وجود السلاح الثنائي العنصر الذي ، وان كان يشكل حالة خاصة ، لا يمثل فئة مستقلة بسبب معيار الهدف العام الذي قاد أساسا الى تعريف مفهوم العامل الكيميائي الحربي ، والذي ينطبق أيضا على المواد الكيميائية التي اشتق منها •

ان التمييز بين العوامل الوحيدة الهدف والعوامل المزدوجة الهدف ، الذى ورد ضمنا في مشروع التعريف والذى ينبغى توضيحه مع ذلك في أية اتفاقية ، يطرح ، خاصة فيما يتعلق بالعوامل المزدوجة الهدف ، مشكلة الاعلان عن المخزونات ووضعها تحت رقابة جهاز تحقق قادر على تحديد ما اذا كان حجم المخزونات المكتشفة تبرره دوافع تتعلق بالوقاية والبحث في حالة العوامل الوحيدة الهدف ، وأسباب اقتصادية كافية في حالة العوامل المزدوجة الهدف .

وكما أسلفت ، فان تعريف العامل الكيميائي الحربي لا يكفي لشمول مفهوم الذخائر والأسلحة الكيميائية . وما يؤكد صحة ذلك أن مشكلة تخزين مواد كيميائية يمكن التحايل عليها بتحويل هذه المواد الى أسلحة كيميائية وتخزينها في هذا الشكل .

وبذلك نصل الى التعريف التالي للذخيرة الكيميائية ، وهو أنها " أية ذخيرة يستعاض فيها عن الشحنة التقليدية ، اما بمادة كيميائية ، أو بمواد كيميائية مركبة ، تستخدم تبعاً لخواصها السامة المعرفة تعريفاً دقيقاً ، سواء كانت هذه الخواص هي خواص المادة الكيميائية أو خواص المنتج النهائي للتركيب " . ولاستكمال هذا التعريف ، يجدر أن نوضح من جهة أخرى أن الحظر يستهدف أيضاً أية طريقة للنشر تتضمن شحنة كيميائية ينطبق على خواصها تعريف العامل الكيميائي الحربي . ويجدر أيضاً أن ينص على استثناء الغازات السائلة للدروع والقنابل اليدوية التي تحتويها ، بسبب الدور الذى تؤديه في عمليات حفظ النظام .

تلك هي ، سيدى الرئيس ، الاعتبارات التى أرغب في توجيه اهتمام لجنة نزع السلاح اليها بتقديري الوثيقة CD/94 . وآمل أن تشكل مساهمة إيجابية في أعمال لجنتنا ، وخاصة في أعمال الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية الذى تم انشاؤه منذ قليل .

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،
اسمحوا لي أن أعرب باسم وفدى عن أطيب تهانينا بنجاح لجنة نزع السلاح في أعمالها ، في ظل رئاستكم خلال شهر نيسان / ابريل الجارى . ويود وفدى اليوم ابداء بعض التعليقات بشأن البند ٢ من جدول أعمالنا " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى " . فقد عرضت على اللجنة ، منذ أول شباط / فبراير من السنة الماضية ، ورقة عمل قدمتها مجموعة من البلدان الاشتراكية (CD/4) . وقد صدرت بشأن هذه الوثيقة ردود فعل متنوعة من بعض أعضاء اللجنة . ومن بين اعتبارات أخرى ، لعلنا نذكر تلك التى شرحتها السيدة ثورسن ، نيابة عن الوفد السويدى ، عندما حثت مقدمى الوثيقة CD/4 على ترجمة مقترحاتهم بعبارات أكثر تحديداً . والوفد البرازيلي يعتقد أيضاً أن النظر الجدى في هذا البند يقتضى درجة أعلى من التحديد . وقد قدمت اقتراحات وجهية من جانب مجموعة ال ٢١ ، وهي واردة في الوثيقة CD/36 . وخلافاً لطريقة معالجة بنود أخرى مدرجة في جدول الأعمال ، لم تستطع اللجنة مناقشة مسألة انشاء فريق عامل مخصص لهذا الموضوع ، ناهيك عن الاتفاق على انشائه .

ونرى أن من الجدير التأكيد على اننا نعالج ، في هذا المقام ، أهم المسائل المتصلة بنزع السلاح جميعاً ، وهي العلة الحقيقية لوجود المفاوضات التى ظل المجتمع الدولي منخرطاً فيها مدة ما يزيد على ثلاثة عقود . فهذا هو الموضوع الحقيقي لنزع السلاح : أولاً وقبل كل شيء التخلّص من أخطر فئة من الأسلحة اخترعت من قبل ، عن طريق مفاوضات يتخلل هدفها النهائي في نزع السلاح العام والكامل ، في ظل رقابة دولية فعالة . ويجب دائماً أن تضع لجنة نزع السلاح هذا

الهدف نصب عينيها ، نظرا لأن الأمم المتحدة قد عرفت أنه مهمة ذات أولوية عالية ولأنه يقع على عاتق اللجنة ، وهي هيئة التفاوض الوحيدة كما تصفها الوثيقة الختامية ، الاضطلاع بمفاوضات لذلك الغرض .

وقد أعرب البرازيل تكرارا عن اعتقاده بأن لمفاوضات نزع السلاح أهمية عظمى بالنسبة للإنسانية قاطبة ، ومن ثم يحق لمجموع الأمم أن تشارك في المناقشات المتعلقة بها ، دون تفرقة أيا كان نوعها . بيد أننا نشهد ، في الوقت نفسه تضاملا مستمرا في دوائر القوى العظمى التي تناقش مسائل ذات أهمية قصوى بالنسبة للعالم أجمع ، وتؤكد تلك المفاوضات التي تجرى في دوائر مغلقة ، بطبيعة الحال ، المسؤولية الخاصة التي تتحملها القوى الحائزة للأسلحة النووية عن نزع السلاح النووي ، لكن ينبغي ألا يغرب عن البال أن المفاوضات الثنائية أو الثلاثية بشأن قضايا نزع السلاح يجب أن تكمل المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجرى في نطاق أعم وأن تعمل لصالحها . كما يتعين إيجاد شيء من التوافق بين النوعين من المفاوضات مخافة أن يظل مصير نزع السلاح متوقفا بشكل متأرجح على حالة العلاقات فيما بين القوى الحائزة للأسلحة النووية وموجه أخضر بين الدولتين العظميين .

ولذلك فنحن نرحب بفرصة مناقشة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي تحت رعاية لجنة نزع السلاح . أن جلوس مثلي القوى النووية الخمس جميعا حول هذه المائدة يعزز احتمالات النجاح . ولكن يتحتم ، لا جراً مناقشات جادة وموضوعية بشأن هذا الموضوع ، أن تحل الرغبة الحقيقية في التفاوض محل السياسات الخطابية .

وينبغي التسليم بأن أول مهمة تقع على عاتق لجنة نزع السلاح تتمثل في العثور على أساس مقبول لهذه المفاوضات . ولذلك ينبغي توخي الدقة في العبارات العامة جداً التي صيغت بها المقترحات الحالية حتى الآن كيما يمكن بوضوح استكشاف مجالات التفاوض . ولا بد أنه سيكون في الوسع عندئذ التوصل الى تعريف للمراحل التي يمكن أن يتم بموجبها الاتفاق على كل بند فرعي محدد . ولعل من المفيد ، في هذا السياق ، أن لا يغيب عن الأذهان أن الغرض الرئيسي المتوخى يجب أن يكون اتخاذ تدابير لنزع سلاح حقيقي ، بدلا من مجرد اتخاذ تدابير هامشية لمراقبة الأسلحة ، أو لعدم التسلح . ذلك أن بعض اتفاقات مراقبة الأسلحة قد نزع ، بدلا من ذلك ، الس التأكيد من أن امكانية ادخال المزيد من التحسينات التكنولوجية تظل متاحة ، الأمر الذي يسفر حتما عن استمرار تصاعد سباق التسلح في أعلى مستويات التطور النووي المعقد . ولم تسفر الاتفاقات المنبثقة عن مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) حتى الآن عن خفض حقيقي للأسلحة ، رغم الوعد بأن تكرر الجولة القادمة لتحقيق التقدم في ذلك الاتجاه . والبرازيل ، شأنه شأن الأغلبية العظمى من الأعضاء في الأمم المتحدة ، يأمل في أن يتحقق هذا الوعد دون مزيد من التأخير .

واننا نلرب ، على سبيل المثال ، في أن نرى مقترحات محددة بشأن التجديد الفعلي للتحسين التكنولوجي لمنظومات كحاملات الأسلحة النووية (القذائف التسيارية ، والقذائف الانسيابية ، والمنظومات المتحركة وما شابه ذلك) أو الحد من تزايد الدقة في صنع القذائف المتعددة الرؤوس ، أو انقاص ميزانيات الحروب النووية ، وأخيرا وليس آخرا ، تخصيص البحث الانمائي في تكنولوجيا الفضاء للأغراض السلمية فقط . وبالمثل ، يمكن تقديم مقترحات عملية في سياق نزع السلاح النووي بشأن تجديد أنواع محددة من الأسلحة النووية ، أو تخفيضها وتدميرها في نهاية المطاف . وفي وسعنا

تحديد خواص الأسلحة بوضوح كأن نقول القذائف ذات القاعدة البحرية والقذائف البحرية الاطلاق والقذائف المحمولة جوا وما يقابلها من الرؤوس الحربية . ومن شأن الاهتمام الجدى والمسؤول بمثل هذه المسائل أن يقربنا ، بالتأكيد ، من بلوغ الغرض النهائي لنزع السلاح العام والكامل السدى أصبحت تخيم عليه في الآونة الأخيرة سحب النسيان ، وأن يؤثر بشكل مباشر على تحقيق هذا الغرض . وليس من قبيل الصدفة المحضة أو بسبب الخطأ غير المقصود عند الضغط على زر التصويت في الجمعية العامة أن تصف القرارات المتعددة التي اتخذت على مر السنين نزع السلاح الشامل والكامل بأنه الهدف النهائي لجميع الساعي الرامية الى نزع السلاح . وتشهد الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على ، عزم المجتمع الدولي ، ويفترض انها أضافت زخما جديدا في ذلك الاتجاه . فقد حظي نزع السلاح النووي ، في جميع تلك الوثائق ، بأعلى الأولويات من جانب مجموعة الأمم .

وتتضمن صكوك دولية هامة أخرى اشارة صريحة الى نزع السلاح الشامل والكامل بوصفه الهدف النهائي الذى ينبغي السعي اليه . بيد انه لم يتسن أبدا التوصل الى تعهد قاطع وملزم ولا ليس فيه بنزع السلاح النووي . فالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، على سبيل المثال ، لا تتضمن أى عنصر أكثر صراحة من تعهد جميع الأطراف " بأن تواصل الاضطلاع بنية حسنة " بالمفاوضات في كلا المجالين . ان القرار السياسي الرئيسى المطلوب من البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية - وهو التنازل عن حقها السيادى في الخيار النووى - لا يمكن أن يعادله عدم الالتزام القاطع بنزع السلاح النووي من جانب القوى الحائزة للأسلحة النووية . والبرازيل ، كصوت من الأصوات الهامة الأخرى التي انطلقت ، قد أعربت عن قلقها حتى قبل عام ١٩٦٨ . وبما كنا أن نذكر في هذا السياق ، بالوثيقة ENDC/178 الصادرة في آب/ أغسطس ١٩٦٦ ، والتي تبين المبادئ الواجب تضمينها صكا منصفا ومتوازنا وعادلا ينشئ نظاما فعالا ودائما لعدم انتشار الأسلحة . ونرى أن ذلك الموقف لا يزال ملائما للظروف اليوم مثلما كان في الستينات .

وقد عبرت دولة البرازيل ، من ناحيتها ، على الصعيد الدولي ، عن تأييدها لاستخدام التكنولوجيا النووية بأقصى حد ممكن للأغراض السلمية ، بينما تخلت ، بشكل لا لبس فيه ، عن احتياز الأسلحة النووية . فقد وقعنا معاهدة المنطقة المتجمدة الجنوبية لعام ١٩٥٩ ، ومعاهدة الفضاء الخارجى لعام ١٩٦٧ ، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ، وبوجه خاص معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية لعام ١٩٦٧ المعروفة عموما بمعاهدة ثلاثيولكو .

لقد تناولت مسائل تتصل بانتشار الأسلحة النووية لسببين رئيسيين هما ، في رأينا ، وثيقا الصلة بمناقشتنا حول وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى . والسبب الأول هو أن المجتمع الدولي يشعر الآن بقلق وازعاج متزايدين من جراء الاستمرار في اضافة منظومات جديدة وأكثر تعقيدا الى ترسانات القوى الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة ترسانات الدول العظمى . وقد كان لاتفاقات الحد من الأسلحة التي توصلنا اليها فيما بينهما ، فيما يبدو ، أثر معاكس تماما للأهداف المنشودة المعلنة . والسبب الثاني هو أن المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووى والرامية الى وضع حد للتصعيد الحالي وعكس اتجاهه يجب أن تكون المحور الحقيقي لاهتماماتنا داخل هذه اللجنة . فطالما استبعد وأهمل النقاش والتفاوض الجادين بشأن نزع السلاح النووى بسبب ما يزعم من تعقيد يتسمان به . ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووى هما مرادفان لعدم الانتشار

الرأسي للأسلحة ، وهو موضوع أغفل بشكل ملحوظ من البحوث المتعلقة بنزع السلاح على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف • ولا يبدو أن استمرار الانتشار الرأسي للأسلحة النووية دون تقييد ، وتنفيذ نظام دولي لعدم الانتشار الأفقي للأسلحة ، أمران متعاشيان في الأجل الطويل •

ولتحقيق التقدم في نزع السلاح النووي ، الذي نعتبره أشد القضايا المطروحة علينا إلحاحاً وأهمية ، لا بد أن تبدي القوى الحائزة للأسلحة النووية الإرادة السياسية اللازمة للتفاوض على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي • كما يتعين إيجاد حل سريع للاختلاف في النظر إلى الأمور فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية • وينبغي التدقيق في انتقاء الصيغ العامة وتحديدها وتفصيلها كيما تتمكن لجنة نزع السلاح من البدء في معالجة مقترحات محددة وواقعية وقابلة للتفاوض ، صادرة عن القوى الحائزة للأسلحة النووية وعن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء • ذلك أن الخطب لا تقوم ، ولا يمكن أبداً أن تقوم ، مقام نزع السلاح •

السيد غارثيا روليس (المكسيك) (ترجمة عن الإسبانية) : لقد طلبت الجمعية

العامة للأمم المتحدة إلى الأمين العام في الفقرة ١٢٤ من الوثيقة الختامية بدورها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح إنشاء مجلس استشاري يتكون من شخصيات بارزة مختارة على أساس خبرتها الشخصية ، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، وذلك لاسداء المشورة إليه بشأن مختلف جوانب الدراسات التي سيتم القيام بها تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، بما في ذلك وضع برنامج لهذه الدراسات •

وقام الأمين العام بإنشاء المجلس الاستشاري الذي أشارت إليه الجمعية العامة بعد ذلك بعدة وجيزة ، والذي عقد أول دورة له في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ونوقشت خلال تلك الدورة بين جملة أمور ، الأغراض التي ينبغي للدراسات التي ستجريها منظمة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة أن تخدمها ، اتفق المجلس على أن تشمل هذه الأغراض ما يلي :

١٠ " تيسير المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة ؛

٢٠ " المساعدة على حصر بعض المواضيع بهدف الشروع في مفاوضات جديدة ؛

٣٠ " توفير إطار عام للمداولات والمفاوضات الجارية ؛

٤٠ " تقييم التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية لبقاء البشرية ، ومواصلة سياق التسلح وأثر هذا السباق على الأمن الدولي والتنمية على السواء ، وتوعية الرأي العام بشأن هذا الموضوع •

وفي عام ١٩٧٩ ، عقد المجلس دورتيه الثانية والثالثة ، وتوصل ، في سياق النظر في المهام التي أنيط بها ، إلى نتيجة تفيد بأن وضع برنامج مفصل لدراسات بشأن نزع السلاح يجب أن يكون عملية مستمرة تعتمد على إعداد برنامج مفصل كذلك لنزع السلاح • بيد أن المجلس رأى أنه رغم ضرورة أن يعتمد نهجاً متكاملاً لهذه المهمة ، فإن توصياته لا يمكن أن تتناول سوى بعض المسائل المحددة التي ينبغي معالجتها وفقاً للأولويات الموضوعية لها ، إلى حين وضع برنامج شامل لنزع السلاح •

وعلاوة على ذلك ، فقد أكد المجلس النتيجة التي توصل إليها في دورته الأولى والتي تقول بأنه يجوز للمجلس أن يقترح دراسات على الأمين العام ، مع ادراكه في الوقت ذاته أن عدد الدراسات التي قد يمكن الاضطلاع بها بصورة مفيدة محدود في الوقت الحاضر . ومن هذا المنظور قام المجلس بالنظر في مختلف الدراسات المقترحة التي قدمها إليه أعضاؤه ، وقرر ، بعد دراسة متعمقة للحجج التي ساقها مقدمو هذه المقترحات ، التوصية بتحقيق دراسة واحدة : وهي الدراسة المتصلة بمسألة حظر التجارب النووية . وكانت هذه التوصية التي تبناها الأمين العام السبب فسي اعتماد الجمعية العامة للمقرر ٤٢٢/٣٤ ، في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وقد تلقت اللجنة طبقا لهذا المقرر في الأسبوع الماضي الدراسة المعنونة " الحظر الكامل للتجارب النووية " (CD/86) التي أجراها الخبراء الاستشاريون الأربعة الذين ذكرت أسماؤهم فيها ، بمساعدة مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح .

ويتضح من الفحص المتأن لتلك الدراسة المبررات القوية لتوصية المجلس . والحقيقة أن من أجروا هذه الدراسة قد نجحوا ، بفضل اختيارهم الدقيق لوثائق معينة من بين الوثائق الكثيرة الموجودة ، في أن يقدموا في الصفحات الثماني والثلاثين التي تشتمل عليها الدراسة ، اجمالا واضحا ومنهجيا للعناصر الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند النظر في هذه المسألة ، وذلك إذا ما أريد تحقيق ما اصطلح عليه بحق في المقدمة بأنه " أحد أهداف الأمم المتحدة الرئيسية في ميدان نزع السلاح " . وفي رأينا أن هذه الدراسة يمكن أن تغدو مفيدة جدا ، سواء بالنسبة للمفاوضات التي ستستأنف قريبا على الصعيد المتعدد الأطراف ، كما نأمل ، أو بالنسبة لتوعية الرأي العام الدولي .

وليس في بيتي اطلاقا أن أعلق على ما تحتويه هذه الوثيقة . ذلك أن قصرها النسبي هو في حد ذاته دعوة الى قراءتها بأكملها ، لا مرة واحدة فقط بل عدة مرات ، لأنها ، حتى بعد إضافة صفحات المقدمة والمرفقات الى الصفحات الثمانية والثلاثين التي تشتمل عليها الدراسة ، لا تشتمل في المجموع الا على ٥١ صفحة . وانما أود فقط أن أذكر من بين الحقائق والآراء الكثيرة المعروضة في الدراسة ، تلك الحقائق التي يبدو لي أنها تستحق التوكيد نظرا لأهميتها الخاصة :

١ - انطلاقا من واقع أنه ما من مسألة أخرى تتعلق بنزع السلاح كانت موضع اهتمام ومناقشات ودراسات على الصعيد الدولي كما كانت مسألة وقف التجارب النووية ، التي تمثل كل عام منذ ١٩٥٧ بندا متميزا من بلود جدول أعمال الجمعية العامة والتي اتخذت الجمعية بشأنها ٣٦ قرارا أي أكثر بكثير من جميع المسائل الأخرى التي تعني نزع السلاح ، فقد خلص واضعو الدراسة في الفقرة ٦٠ الى أنه :

" بالرغم من كل هذه التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة ، بما في ذلك اعتماد سبعة قرارات تدين التجارب النووية ، وسبعة قرارات أخرى تطالب بإيلاء الأولوية العليا لحظرها الكامل ، فإن المجتمع الدولي لا يزال ينتظر عقد معاهدة حظر كامل للتجارب النووية . وهذه التجارب مستمرة بالرغم من ٢٤ قرارا تطالب بالحاح بوقف التجارب النووية في جميع البيئات " .

ويذكر واضعو الدراسة بعد ذلك في الفقرة ١١٥ بثلاثة تنازلات قام بها أحد الأطراف ، على النحو التالي :

" لقد بدا أن الحواجز التي تعترض المفاوضات الفعالة بين الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن حظر كامل للتجارب ، قد أزيلت في عام ١٩٧٧ عندما اتفقت هذه الدول على امكانية القيام بالتفتيش الموضعي بهدف التحقق من احترام المعاهدة وفي ظروف معينة ، وعلى أن ينظم التفجيرات النووية للأغراض السلمية بروتوكول يكون جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة ، وعلى ألا يكون اشتراك جميع القوى الحائزة للأسلحة النووية ضرورياً حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ " .

وفي الفقرة التالية يخلص واضعوا الدراسة الى ما يلي :

" ويجمل بنا أن نلاحظ ، قبل كل شيء ، عند النظر في هذه المسائل ، أنه ذكرت أسباب مختلفة لتبرير مواصلة القيام بالتجارب النووية . وأكثر هذه الأسباب ترديدا هو أن التفجيرات التجريبية ضرورية للحفاظ على الثقة في امكانية الاعتماد على الأسلحة المخزونة . وردا على هذا التوكيد أعربت أصوات ذات باع في هذا الميدان عن امكانية التحقق من حالة الأسلحة النووية المخزونة دون القيام بتجارب وحتى في حالة افتراض أن الأسلحة النووية قد يلحقها التلف ، فإن هذا التلف سيلحق بترسانات جميع القوى الحائزة للأسلحة النووية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الخبراء الذين درسوا هذه المشكلة ، يرون أنه كلما كانت الثقة الموضوعة في الأسلحة النووية أقل ، قلت أيضا النزعة الى الاعتماد عليها " .

٢ - ان المفاوضات الثلاثية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي التي أفضت الى الصك المعروف عموما ، باسم " معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية " ، لم تستمر سوى عشرة أيام : من ١٥ الى ٢٥ تموز / يولييه ١٩٦٣ . ويرد في الفقرات من ٤٨ الى ٥١ من الدراسة ، ودون لبس ، تفسير لهذه السرعة التي تبدوا أشد خلافا لما جرت عليه العادة اذا ما قورنت بأكثر من عشرين عاما من المحاولات العقيمة من أجل الحصول ، على حظر عام . وقد جاءت هذه الفقرات على النحو التالي :

" ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذين في عام ١٩٦٣ ، كانا قد قاما بسلسلة هامة من التجارب في الجو ، كانا يعلمان أن التجارب الجوية ، التي سيستمر القيام بها ، من شأنها أن توفر معظم البيانات اللازمة لتطوير الأسلحة النووية في مرحلة لاحقة . وقد أسفر ذلك ، الى حد كبير ، عن تيسير عقد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

" ومن الناحية العملية ، لم تبطى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب هذه مسن سباق التسليح النووي بين القوى النووية الرئيسية ، الا بقدر ما فرضته من القيود التقنية على التجارب الجوية للأسلحة النووية الحرارية ذات الطاقة الكبيرة .

" وقد لوحظ في الواقع حدوث تسارع في التجارب بعد توقيع المعاهدة . فقد تم القيام بـ ٤٨٨ تجربة من الـ ١٢٢١ تجربة نووية المعلن عنها أصلا ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٩ ، وذلك خلال السنوات الثمانية عشر التي سبقت عقد المعاهدة ، و ٧٣٣ تجربة في السنوات الستة عشر التي أعقبت توقيعها . وعلى ذلك يلاحظ أنه أجريت في المتوسط ٤٥ تجربة سنويا بعد توقيع المعاهدة مقابل ٤٧ تجربة قبل ذلك التاريخ . وتعد القوى النووية

الثلاث الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مسؤولة عن أكثر من ٩٠ في المائة من جميع التفجيرات النووية •

" ورغم أن الأطراف التزمت بالعمل على تحقيق حظر كامل للتجارب ، فإنه لم تجر ، في الواقع أية مفاوضات خلال عقد كامل " •

٣ - ان فقرات البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٢٩ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، والتي تتعلق بالحظر الكامل للتجارب النووية - وهي بالمناسبة فقرات سمح الوفد المكسيكي لنفسه بالاستشهاد بنصها كاملاً في كلمته التي ألقاها في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٧٩ (CD/PV.34) - ترد ، كما ينبغي ، في التذييل ألف للدراسة • ولعل أوثق هذه الفقرات صلة بأية مفاوضات بشأن هذه المسألة هي دون جدال تلك التي جاءت على النحو التالي :

" اذا تأملنا الوسائل الحالية للتحقق عن طريق استخدام المناهج الاهتزازية وغيرها من المناهج ، وكذلك الامكانيات التي توفرها اجراءات التحقق الدولية بواسطة مشاورات وتحريات ، أو حسب المنهج المسمى بـ " التحقق عن طريق التحدي " ، أو " التفتيش بناء على طلب " ، يكون من العسير علينا فهم حدوث تأخر من جديد في تحقيق اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية •

" وفي ضوء كل هذه الاعتبارات ، فإني أقر النتيجة الثابتة التي تغيد بأن الاخطار الكامنة الناجمة عن مواصلة التجارب الجوفية للأسلحة النووية هي أعلى بكثير من الأخطار التي قد ينطوي عليها قرار بوضع حد لهذه التجارب " •

وقد أعلن الأمين العام ، في تقديره للدراسة ، رسماً وموضح مايلي :

" لقد أعربت في أول بيان ألقيته أمام مؤتمر لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٢ ، عن رأيي في أن جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد تم استكشافها بشكل واف ، بحيث لم يعد الأمر يحتاج الا الى قرار سياسي للتوصل الى اتفاق نهائي • ولم أغير رأيي منذ ذلك الحين ، وهو أنه يمكن بل يتعين حل هذه المشكلة الآن " •

كما قال أكبر الموظفين الدوليين في عام ١٩٧٢ :

" ان نفاذ الصبر والاستياء اللذين تشترك في الشعور بهما معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ازاء عجز القوى الحائزة للأسلحة النووية عن وضع حد لتجارب الأسلحة النووية ، قد تم الاعراب عنهما بوضوح " • • • • •

وتؤكد الفقرة ١٥ من الدراسة التي تلقينا نصها الآن صواب هذا القول ، حيث جاء فيها مايلي :

" وكشفت دول عديدة عن خيبة أملها وعن استيائها المتعاضم أمام اخفاق المحاولات الرامية الى وضع حد لتجارب الأسلحة النووية • وبشكل عام ، خلصت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى رأى مفاده أن الحظر الكامل للتجارب هو محك تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على وضع حد لسباق التسلح " •

ويرى وفدى أنه لا ينبغي للدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي أودعت المعاهدة لديها ، أن تقلل من شأن تقييدات كتلك التي فرغت لتوى من الاستشهاد بها ، لاسيما ونحن في عام سيعقد فيه مؤتمر الاستعراض الثاني للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن نعتقد أن على هذه الدول أن تبذل ، ليس فقط ما في وسعها ، بل المستحيل أيضا لضمان أن يتم خلال دورة الصيف إنشاء فريق عامل للجنة نزع السلاح ، تتطابق به مهمة التفاوض بشأن مشروع معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية ، ويأخذ في الاعتبار العناصر المحالة إليه كنتاج للمفاوضات الثلاثية . ولا يجب أن ننسى أنه ورد في ديباجة هذه المعاهدة تأكيد على ضرورة " تحقيق وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية إلى الأبد " ، وأن المادة السادسة تنص على التزامات بـ " وقف سباق التسلح النووي في موعد قريب ونزع السلاح النووي " .

وبجدر بنا أيضا أن نتذكر دائما أن الجمعية العامة قد أكدت ، عندما بدأت المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار ، على أن إقامة توازن مقبول بين المسؤوليات والواجبات المتبادلة للقوى الحائزة للأسلحة النووية والقوى غير الحائزة لها ، هي عنصر ضروري لا يمكن بدونه تأمين قبول جميع الدول لنظام عدم الانتشار .

السيد دافيد سامرهيس (المملكة المتحدة) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،
أود أن أضم صوت وفدى الى الأصوات التي رحبت بكم ترحيبا حارا بوصفكم رئيسا للجنة عن هذا الشهر ولا بد أنكم تشعرون بالرضا ، كما هي الحال بالنسبة لوفدى ، لأنه أمكن التوصل أخيرا أثناء فترة رئاستكم الى اتفاق بشأن النقاط المعلقة ، الأمر الذي جعل في مقدور الأفرقة العاملة الأربعة لهذه اللجنة الشروع في أعمالها .

وأود اليوم أن أغتنم الفرصة ، قبل اختتام هذه الدورة الربيعية للجنة ، لابتداء بضع ملاحظات بصدد موضوع أسلحة التدمير الشامل الجديدة والأسلحة الاشعاعية . وقد استمعنا باهتمام الى عدد من الكلمات التي ألقيت عن كلا هذين الموضوعين خلال الجلسات العامة التي عقدت مؤخرا .

لقد رحب وفدى ، في بيان ألقى في تموز / يوليه من العام الماضي ، بالمبادرة المشتركة الأمريكية السوفياتية المتعلقة بادراج العناصر الرئيسية لمعاهدة حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية ، في جدول الأعمال . وفي تلك المناسبة ، طرحنا عددا من الاسئلة بشأن هذا المشروع ، ونحن نتطلع الى قيام الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية بمناقشة كاملة لهذه النقاط فضلا عن النقاط التي أثارها الوفود الاخرى في آن معا .

وعند قيامنا بمزيد من الدراسة للمشروع المشترك ، واستمعنا للملاحظات التي أبدتها وفود أخرى ، خطرت ببالنا فكرة أو فكرتان أخريان ، قد يكون من الملائم ادخالهما في مناقشتنا في هذه المرحلة .

أولا ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المادة الثانية ، من المشروع المقترح للمعاهدة ، استمعنا الى أصوات أعربت عن قلقها ازاء استمرار السماح باستعمال المواد المشعة الناجمة عن تفجير جوفي كسلاح . وفي رأينا أن هذه مشكلة هامة . ذلك أنه من العسير جدا ، عمليا ، تجميع مثل هذه المواد ، وعلى أى حال ، فبمجرد أن يتم ربط أى مادة تجمع بهذا الشكل بمنظومة نقل ، فانها تأتي مباشرة تحت حكم الحظر الوارد في الفقرة ١ من تلك المادة من المعاهدة .

وبالمثل ، بينما ندرك تماما ونشاط الرأي الذي أعرب عنه عدد من زملائنا من أنه لا ينبغي لهذه المعاهدة أن تحرم أو تحدد استعمال المواد المشعة في الأغراض السلمية ، فإننا لا نعتقد أنه لا داعي للانشغال الشديد ازاء هذا الموضوع . وواضح من العادتين الثانية والثالثة من المشروع الأمريكي السوفياتي أن المعاهدة لا تنطبق الا على استعمالات النشاط الاشعاعي التي تسبب " التدمير والأذى أو الضرر " ، في حين تستثني المادة الخامسة بوضوح الاستعمالات السلمية من نطاق المعاهدة ، غير أن بالامكان تعزيز المادة الخامسة باضافة جملة للنص صراحة على تبسادل المعلومات بين الدول ، على غرار الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى .

أما فيما يتعلق بالمادة السابعة من المشروع ، فإنه يهمنا أن نستمع في الوقت المناسب الى الأسباب التي تدعو الى ترديد ذكر بعض المعاهدات المعقودة في ميدان الحد من الأسلحة . وصفة خاصة ، نحن لا نرى بوضوح ما يدعوا الى أن يذكر بالذات بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ في هذا المقام . وأخيرا ، فيما يتعلق بالمادة الحادية عشرة ، في وسعنا قبول مهلة العشر سنوات التي اقترح أن تنقضي قبل عقد مؤتمر استعراض المعاهدة . وإذا أخذنا في اعتبارنا العدد المتزايد لاجتماعات تحديد الأسلحة التي يجري عقدها ، فإننا نعتقد أن مثل هذه الفترة معقولة بالنسبة لمعاهدة نرى أنها من المرجح أنها ستسبب مشاكل قليلة جدا لدى تنفيذها .

وأود الآن أن أنتقل الى موضوع أوسع نطاقا بكثير ، وهو موضوع حظر أسلحة التدمير الشامل الجديدة . ولعل اللجنة تعلم من الكلمات التي ألقاها وفدي هنا وفي الأمم المتحدة أن الحكومة البريطانية تصر على رأيها في أن اختراع وتوزيع أية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل للاستعمال سيكون أمرا خطيرا ومؤسفا للغاية . ولهذا السبب اشترطنا مرتين في وضع قرارين في الجمعية العامة للأمم المتحدة يحثان الدول على الامتناع عن استحداث مثل هذه الأسلحة ، ويطلبان من هذه اللجنة الاستمرار في متابعة هذه المسألة .

وقد استمعت اللجنة في الآونة الأخيرة ، الى مقترح في شكل منح قليلا قدمه مندوب الاتحاد السوفياتي الموقر في ١ نيسان / أبريل ويفيد بأنه ينبغي لهذه اللجنة أن تنشئ فريق خبراء يعني بهذا الموضوع . ويعتقد وفد بلادي أنه على أعضاء هذه اللجنة أن يهتموا بسؤال أنفسهم عن الغاية من انشاء مثل هذه الهيئة . أما فيما يتعلق بالحاجة الى رصد احتمال ظهور أسلحة جديدة للتدمير الشامل ، فإننا نلاحظ أنه على الرغم من تخصيص وقت لمناقشة الموضوع في الدورات الثلاث العاضية لمؤتمر لجنة نزع السلاح ولجنة نزع السلاح ، إلا أن المساهمات قليلة ولم يقدم أي دليل أساسي أيا كان يثبت وجود ، أو حتى امكانية وجود ، أسلحة جديدة للتدمير الشامل .

وهناك مهمة أخرى مقترحة على فريق الخبراء ، وهي اعداد مشروع لاتفاق شامل بشأن هذا الموضوع . ويود وفد بلادي أن يعرف كيف يمكن للمرء أن يتفاوض على اتفاق شامل بشأن مسألة لا تزال افتراضية ، لاسيما وأن النية هي على وجه التحديد سن تشريعات بشأن أسلحة لم ت اخترع بعد . وقد التزم وفد بلادي دائما برأي لم نسمع أي تنفيذ له ، وفقاده أنه لكي تحظى معاهدات نزع السلاح بثقة دولية حقيقية ، يتعين أن تكون محددة المضمون وقابلة للتحقق عن طريق اجراءات معدة بعناية . ولذلك فإنه يبدو لنا أن أي معاهدة تعالج أسلحة افتراضية لا يمكن أن تفي بهذه المعقضيّات .

وثمة دور آخر من المتوخى أن يضطلع به فريق الخبراء ، ويمثل في اعداد اتفاقات محددة بشأن أنواع مفردة من أسلحة التدمير الشامل التي يمكن تعريفها • ولا ريب في أنه عمل حكيم من حيث البعد ، باعتباره اسهاما في تحديد الأسلحة ، وإن كان يعتمد ، عمليا ، على تعريف أسلحة خاصة • وكما أسلفت ، فإنه لم يتم بعد تعريف مثل هذه الأسلحة • وإذا قامت اللجنة ، أثناء استعراضاتنا الدورية للموضوع ، بتعريف سلاح جديد محتمل من أسلحة التدمير الشامل فحينئذ ، وحينئذ فقط ، تصبح هذه المهمة ملائمة • وعلى ذلك فإن وفد بلادي يميل الى الاعتقاد بأن المقترح الداعي الى انشاء فريق خبراء لا يزال سابقا لأوانه •

السيد غرهارد بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أقدم لكم تهاني على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لهذا الشهر • وفي نفس الوقت ، أقدم شكرى لرئيس اللجنة للشهر العاظم ، السفير يوي - وان • فقد اضطلع هو وسلفه السفير ماكفيل بالاعمال التحضيرية اللازمة لتمكينكم ، ياسيادة الرئيس ، من اعلان أسماء رؤساء الأفرقة العاملة الأربعة التي قررت اللجنة انشاءها في مرحلة مبكرة من أعمالها •

وان وفدى يعرب عن تقديره للوصول الى توافق في الآراء بشأن تعيين رؤساء الأفرقة العاملة الأربعة لعام ١٩٨٠ • وسنشترك ، في الأيام المتبقية ، في الجهود المتضافرة لتعويض الفترة التي أضعناها بسبب اطالة المناقشات الى حد ما بشأن هذه المسألة • ونأمل أن يمكن خلال هذه الأيام وضع المبادئ العامة التي يمكن أن نضطلع وفقا لها بالاعمال الفعلية في الأفرقة العاملة خلال دورة الصيف •

السيد الرئيس ، ان وفدى قد امتنع عن أن يشير في الجلسة العامة القضايا المدرجة في جدول أعمالنا التي نرى أنه قد يكون من الأفضل تناولها في الأفرقة العاملة • واسمحوا لي أن أشير الى البيان الذي ألقيناه في ٢٥ آذار / مارس في اللجنة بكامل هيئتها بأننا سنقدم ملاحظات أكثر تفصيلا خلال المناقشات في الأفرقة العاملة •

ولا أخفي ، وقد أعربت عن تقديري لتحقيق انشاء الأفرقة العاملة ، خيبة أمل وفدى لعدم امكان البت الى الآن في مسألة دعوة البلدان غير الأعضاء التي ترغب في التكلم أمام اللجنة • ومما يؤسف له أن بلدانه برهنت بالفعل على اهتمامها وتغانيها وأظهرت أن بوسعها أن تقدم مساهمات كبيرة لقضية نزع السلاح ، لم يكن في الامكان حتى الآن اعطاؤها الفرصة للاضطلاع بدور ايجابي في أعمال لجنة نزع السلاح • ومما يؤسف له أيضا أنه قد ابتدعت روابط نرى ، مع أخذنا في الحسبان ولأية لجنة نزع السلاح ، أنه لا مبرر لها •

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على البيان الذي ألقاه وأحيط علما بالمطلب الذي ستبت فيه اللجنة في وقت لاحق • وكما سبق للرئاسة أن أشارت أضع نفسي في خدمتكم للتوسع في بحث هذه المسألة •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة عن الروسية) :
يود الوفد السوفياتي اليوم أن يعلق على بعض البيانات التي أدلى بها في اجتماع اللجنة الأخير •
لقد أدلى رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية ببيان حول استعمال الأسلحة الكيميائية • وكما نعلم ، ان هذه المسألة ليست بالجديدة ، بل هي مسألة أثارها الرأي العالمي مرارا أثناء

سلوات الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على فييت نام ، عندما توسعت قوات الولايات المتحدة في استعمال الأسلحة الكيميائية ضد شعوب الهند الصينية ، وما كان له من آثار بالغة الخطورة لا يعاني منها الفيتناميون فقط حتى يومنا هذا ، وإنما أيضا العديد ممن اشتركوا في الحرب من القوات الأمريكية . والآآن تطرح هذه المسألة من جديد . ذلك أن حقائق تتعلق باستعمال القوات المضادة للثورة في أفغانستان لأسلحة كيميائية قد وردت مؤخرا كذلك في بيان صادر عن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في ١١ نيسان / أبريل ١٩٨٠ (CD/89) .

وماذا كان رد وفد الولايات المتحدة على ذلك ؟ لقد قام في المقام الأول بتكرار الافتراءات الملفة بخصوص استعمال القوات السوفياتية لأسلحة كيميائية في أفغانستان ، غير أنه لم يقدم في الوقت نفسه أي دليل — وأكرر أي — دليل على ذلك .

وأورد في بيانه مرة أخرى تلميحات الى تقارير صحفية مختلفة ، فالى أي نوع من التقارير أشار ؟ ، وما قيمة تلك التقارير ؟ هذان أمران سيتضحان لنا من بعض الأمثلة التي نستطيع العذر في ذكرها . وفيما يلي أحد هذه الأمثلة . هناك شخص يدعى ميلر ، مراسل للوكالة الأمريكية فسي هونغ كونغ ، " يوناييتد بريس انترناشيونال " (United Press International) ، وقد لأسباب مجهولة الى أفغانستان ، وذكر ان الطيران السوفياتي قد استخدم أسلحة كيميائية في مقاطعة كونار مستشهدا في ذلك بأقوال " شاهد عيان " مزعوم مفادها ان الغاز قد تسرب الى البيت الذي كان فيه فسقط على الأرض ، ثم نام لمدة ساعتين ولما أفاق من نومه لم تكن لديه أية فكرة عما حل به . ان ميلر ، وقد أدرك بطبيعة الحال مدى ضعف حجة " شاهد عيان " هذا ، أضاف في تقريره ان وقوع الغارة الجوية ، التي قيل انها وقعت في ٢٢ شباط / فبراير ، لم يكن في الامكان تأكيده من مصادر محايدة .

والمثال الآخر هو أن صحيفة " نيويورك بوست " (New York Post) قد أفادت مؤخرا بأن في حوزتها تقارير متفرقة عما وصفته باستخدام مواد كيميائية سامة من قبل القوات السوفياتية . وبعد بضعة أيام ، أوردت صحيفة " نيويورك تايمز " (New York Times) النبأ نفسه مستندة الى بعض مصادر روسية لم تذكر اسمها .

ان ما يمكن قوله بصدق كل هذه التقارير التي تنشرها وسائل الاعلام الأمريكية ثم تتناقلها هيئات صحفية أخرى متعطشة الى أي نبأ مثير أو اشاعة ضد الاتحاد السوفياتي ، هو أن هناك مثالا سائرا شرقيا يقول " الجمل لا تخفيه عاءة " . وبالمثل لا يمكن للأكاذيب أن تؤخذ مأخذ الحقيقة ، حتى لو نشرتها صحف تدعي الجدية .

ولقد عجز رئيس وفد الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح عن التفكير في شيء يدعم نظريته الوهمية المتعلقة باستخدام القوات السوفياتية لأسلحة كيميائية في أفغانستان أفضل من الاشارة الى بيان كان قد أدلى به زميله في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان . ان هذه الاشارة أبعد من أن تقنع أيا كان ، نظرا لأنه من الصعب تصور أن يكون بيان لممثل حكومة الولايات المتحدة في قاعة مجاورة مختلفا عن البيان الذي يدلي به في هذه القاعة . غير أننا نود أن نلفت الانتباه الى مسألة أخرى ، وهي أن البيان المشار اليه أعلاه والذي تم الادلاء به أمام لجنة حقوق الانسان لا يورد هو الآخر أي وقائع ، وإنما يتضمن اشارة الى تقارير تغيد بأنه " من المحتمل " — وأشدد — " من المحتمل " ، أن القوات السوفياتية أو القوات الأفغانية المتعاونة قد استعملت عوامل كيميائية

فتاكة " . . . " . أما الشواهد التفصيلية التي أشار إليها مثل الولايات المتحدة في لجنة حقوق الإنسان إشارة غامضة فانه ، بطبيعة الحال لم يورد في بيانها أيًا منها كذلك .

وأخيرا فحتى مثل الولايات المتحدة في هذه اللجنة قد ذكر بنفسه صراحة ان " العالم لا يملك دليلا نهائيا قاطعا على استعمال عوامل كيميائية فتاكة " من قبل القوات السوفياتية في أفغانستان . وفي هذه الحالة ، نتساءل لماذا يبيح الطرف الأمريكي لنفسه الدخول في تكهيدات حول هذه القضية ، معكرا بذلك صفو الجوا السائد في لجنة نزع السلاح وفي غيرها من المحافل .

والنتيجة الهامة الأخرى التي نخلص إليها في ضوء البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة هي أن البيان يتضمن من حيث الجوهر اعترافا بإمكانية استعمال عصابات من المرتزقة في أفغانستان لأسلحة كيميائية مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية . وقال مثل الولايات المتحدة صراحة ان بلده قد قام في الماضي بتزويد مبيع عوامل كيميائية معينة لحكومات كانت تربطه بها علاقات أمنية . صحيح انه قال ان الطرف الأمريكي لا علم له بأن مثل هذه العوامل الكيميائية المصنوعة في الولايات المتحدة قد نقلت الى عصابات المرتزقة . ولكن الجواب على هذا السؤال توفره حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي هزمت قواتها المسلحة جماعة مضادة للثورة في منطقة مقاطعة هيراة واستولت منها على قنابل يدوية كيميائية مصنوعة في الولايات المتحدة .

ورغبة من حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في تجنب اصدار بيانات لا أساس لها ، كما يفعل أولئك الذين يختلقون تقارير متنوعة حول استعمال القوات السوفياتية لأسلحة كيميائية ، قامت بعقد مؤتمر صحفي عرضت فيه قنابل يدوية تحمل العلامة التالية : " صنعت في المختبر الاتحادي ، ساليسبوري ، بنسلفانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٧٨ " . كما أجريت تجارب لا يوضح مفعول هذه العوامل الكيميائية على الحيوانات . وبصراحة ، اننا لا نفهم على الإطلاق ما تخلل بيان سفير الولايات المتحدة من سخريه واضحة عندما أشار الى التجارب لاثبات مفعول العوامل الكيميائية الضار على الحيوانات . فلعله كان يتوقع أن يتم اثبات مفعول الأسلحة الكيميائية المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية على مخلوقات بشرية ؟

وجرؤ مثل الولايات المتحدة على وصف هذا المؤتمر الصحفي بأنه " مشهد تشيلسي " ، وحاول التشكيك في صحة الوقائع المذكورة التي لا جدال فيها .

وحتى لا يخامر أحد شك في هذا المضمار ، دعوني أرجع الى الوثيقة CD/89 التي جاء فيها ما يلي :

" تعرب حكومة أفغانستان عن استعدادها لتقصي وفحص استخدام وتشغيل هذه القنابل اليدوية الأمريكية الصنع ، مع السلطات الدولية المختصة ولبيان كيفية استعمال أولئك المرتزقة المصدرين لهذه القنابل ضد السكان الآمنين " .

وأخيرا ، أود أن أقول بعض الكلمات عن لهجة البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة . لقد كانت طريقة الادلاء بالبيان عنيفة ، فجاء مشحونا بتهجمات متنوعة ضد بلدى وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، كما كانت لهجته مشوبة بمنبرات الغضب والانفعال . ولكن عهدنا برئيس وفد الولايات المتحدة في اللجنة أنه رجل هادى معتدل . وكل ما يمكن قوله في هذه الحالة هو : " ان كنت غاضبا يا جوهتر فلأنك على خطأ " .

أيها الرفيق الرئيس، اسمعوا لي الآن أن أدلي ببعض الملاحظات في صدد بيان ممثل الصين • فإن لدينا الطباع بأنه لم يتبين جوهر التعليقات التي أدلى بها سعادة السفير سويكا، ممثل بولندا، في نقده لرئيس اللجنة لشهر آذار/ مارس •

فالوفد السوفياتي يؤيد من كل قلبه تعليقات وفد بولندا • ذلك لأن رئيس اللجنة لشهر آذار/ مارس قد ألحق ضرراً بالغاً بأعمال اللجنة بالسماح بتوزيع الوثيقة CD/76 دون استشارة اللجنة • رغم أنه كان يدرك تمام الإدراك أنه لا يمكن التوصل إلى أي توافق في الآراء داخل اللجنة حول هذه الوثيقة، ولولمجرد أن جماعة المجرمين الذين يدعون تمثيل "كمبوتشيا الديمقراطية" التي لا وجود لها، لا تحظى باعتراف أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في اللجنة — وأعي البلدان الاشتراكية، وكثير من بلدان عدم الانحياز وكثير من الدول الغربية • ولما كنا نعرف، أن رئيس الوفد الصيني دبلوماسي محنك، فلا يمكننا أن نصدق أنه بلغ من السذاجة حد أن يفوته إدراك أن ذلك سيؤدي باللجنة إلى طريق مسدود — وخاصة أنه كان قد حذر مسبقاً — كما عرفنا فيما بعد — من مثل هذا الاحتمال •

إن أحداً من الرؤساء الثمانية السابقين للجنة لم يبح لنفسه أبداً إعطاء تعليمات بتوزيع وثيقة قد يثير بشأنها انقسام في الرأي داخل اللجنة، وكما هو معلوم، فإن وضعاً كهذا قد حدث للمرة الأولى في اللجنة في آذار/ مارس ١٩٨٠ على وجه التحديد • وهكذا فإن الرئيس المنتخب لشهر آذار/ مارس بتوزيعه لوثيقة هي حتماً محل خلاف، فقد وضع سابقة خطيرة كان من شأنها، كما هو متوقع، أن حولت اهتمام اللجنة عن النظر في المسائل الموضوعية لنزع السلاح •

فضلاً عن ذلك، فإنها المرة الأولى في العرف المتبع في أعمال لجنة نزع السلاح، والتي يوصد فيها الوفد الصيني باب الاشتراك في أعمال اللجنة أمام دولة ليست عضواً في هذه الهيئة • وفي هذا المضمار أيضاً، وضع الوفد الصيني سابقة خطيرة سببت بالفعل ضرراً كبيراً لهيئة اللجنة • وعلاوة على ذلك، فقد حدث هذا تجاه دولة لم يحتج أي كان على اشتراكها في أعمال اللجنة في عام ١٩٧٩ • ففي العام الماضي، استجاب جميع أعضاء لجنة نزع السلاح الـ ٣٩ لطلب جمهورية فييت نام الاشتراكية واشتركت في عمل اللجنة • وهزید من وضوح ما اتسم به موقف الصين من اجحاف وطابع تمييزي أن تلك الدولة المعنية هي دولة كانت ضحية استعمال موسع لأسلحة كيميائية وأن لها عن حق ما تقوله في صدد مسألة الآثار الحقيقية والخطر الهائل لاستعمال مثل هذه الأسلحة •

أما فيما يتعلق بطبيعة ودور الوجود المؤقت للقوات السوفياتية في أفغانستان، وهو في الحقيقة موضوع لا علاقة له بعمل لجنة نزع السلاح ولكنه يشكل مع ذلك موضوعاً مفضلاً في بيانات الوفد الصيني، فإننا نود أن ندلي بالتعليقات التالية :

إن القوات السوفياتية في أفغانستان تؤدي ذات الواجب الدولي في مساعدة الشعب الأفغاني في كفاحه ضد القوى الخارجية والداخلية المناهضة للثورة الذي أدته قبل ذلك في عام ١٩٤٥ عندما ساعدت الشعب الصيني في كفاحه ضد القوى الرجعية الخارجية والداخلية • وكما هو معروف، أن الدور الذي قام به الجيش السوفياتي في تحرير منطقة شمال شرقي الصين، ووجوده المؤقت فوق الأراضي الصينية لذلك الغرض، قد قوبلاً بترحاب كبير من جانب جمهورية الصين الشعبية والشعب الصيني •

ويبدو ان الوفد الصيني - وليس وحده فقط - يحسن صنعاً لو تذكر هذه الصفحة التاريخية ، وكذلك تاريخ الكفاح الذى أشرنا اليه من قبل من أجل الاعتراف بالحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، وقال رئيس الوفد الصيني في البيان الذى أدلى به يوم ٥ شباط / فبراير ما يلي :

" قررت الصين الآن الاشتراك في أعمال اللجنة اعتباراً من هذا العام ، ونحسن على استعداد للانضمام اليكم في المداولات بصورة نشطة والاضطلاع بنصيبنا في العمل من أجل التقدم نحو تحقيق نزع سلاح حقيقي ولخدمة قضية السلام " .

ولقد مضت ثلاثة أشهر على هذا البيان . والحق يقال ، لم ير حتى الآن من جانب الوفد الصيني أى خطوات أو اقتراحات بناءة . وهذا من ذلك ، ففي كل مناسبة موالية أو غير موالية ، وسواء أثناء المناقشة العامة أو لدى مناقشة المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، أولدى النظر في المسائل التنظيمية ، كنا نسمع باطراد تهجمات ضد الاتحاد السوفياتي . وأود أن أسأل مثلي الصين : ألم تكف كل هذه التهجمات ؟ ألم يحن الوقت بعد للتوقف عنها ؟ أم أنها هي ما يعتبره الوفد الصيني بمثابة مساهمته في عمل اللجنة ؟ .

ونأمل أن يدرك الوفد الصيني أخيراً أن لجنة نزع السلاح هيئة جادة وان الغرض من وجودها هو اجراء مفاوضات بناءة حول مشكلة من ألح مشاكل عصرنا ، ألا وهي مشكلة نزع السلاح ، لا تعكير الجو بصورة منتظمة ومملة بتهجمات مناهضة للاتحاد السوفياتي .

الرفيق الرئيس ، لقد أكدت الرسالة التي وجهها أ.أ. غروميكو ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الى السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة في صدد مهام العقد الثاني لنزع السلاح ، ان الاتحاد السوفياتي يعتبر من المهم للغاية ، في ضوء الوضع الدولي الراهن المعقد ، ألا نضعف - بل أن نشجع الجهود التي تبذلها جميع الدول المحبة للسلام في سبيل تعزيز السلم ، وإزالة شبح الحرب ، وتنفيذ تدابير محددة لكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ولقد أعلن الاتحاد السوفياتي في عدة مناسبات انه على استعداد للقيام ، على أساس متبادل وبالاتفاق مع الدول الأخرى ، بتحديد وحظر أى نوع من السلاح ، وذلك دون المساس ، طبعاً ، بأمن أى طرف كان وموجب المعاملة الكاملة بالمثل بين الدول الحائزة للسلاح المعني .

وفي ضوء هذا الموقف ، يؤيد الاتحاد السوفياتي كل التأييد الاقتراح الذى قدمه في الاجتماع الأخير سعادة السفير غاريخان ، ممثل الهند ، بشأن انشاء فريق عامل يعنى في إطار اللجنة بمسائل نزع السلاح النووي . ونود كذلك أن نؤكد أن الوفد السوفياتي لا يعترض أيضاً على انشاء فريق عامل لحظر التجارب النووية ، تشترك فيه جميع القوى النووية وتتأط به مهمة مناقشة المسائل المتعلقة بالحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية .

السيد أليسون (نيجيريا) : سيادة الرئيس ، أود أن أعبر ، بالنيابة عن وفدى ، عن مدى اغتباطنا لتوليكم الرئاسة لشهر نيسان / ابريل ، وأن أؤكد استمرار دعمنا في الفترة المتبقية من ولايتكم . ونود كذلك تهنئتك على الجهود الشخصية النشطة التي بذلتوها لحل عدد من أشد المشاكل الشائكة التي اعترضت هذه اللجنة . ومن المعروف أن التوازن في العالم يتألف من تناول القوى وتوسل الضعيف . ويعتقد وفدى ان الرد على الاتهامات والانتهاكات المضادة التي تطلقها البلدان الأقوى في العالم ، يكمن في نزع السلاح الكامل .

لقد أخذت الكلمة هذا الصباح بوصفي المنسق الحالي لمجموعة ال ٢١ ، لكي أؤكد من جديد موقف هذه المجموعة من مسألة معاهدة حظر شامل للتجارب ، المدرجة في جدول أعمالنا لهذا الأسبوع .

وأود استرعا انتباه اللجنة الى بيان القاه السيد شيتيمي ، ممثل كينيا ، بتاريخ ٤ آذار / مارس ١٩٨٠ ، باسم المجموعة ، وورد كذلك في الوثيقة CD/72 ، وأشارت فيه مجموعة ال ٢١ الى بيانها المؤرخ في ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ (CD/64) بشأن اقامة افرقة عاملة توفر ، حسبما ورد في البيان ، أفضل آلية متاحة لاجراء مفاوضات فعلية داخل اللجنة . واستطردت المجموعة فحشت على "انشاء فريق عامل معني ببند جدول أعمال اللجنة المعنون " حظر التجارب النووية " ، خلال الجزء الأول من دورتها لعام ١٩٨٠ " ، أي خلال دورة الربيع هذه ، ان امكن .

وتود المجموعة عد هذه النقطة ، أن تؤكد انها ما زالت عد رأيها بأنه ينبغي اقامة فريق عامل مخصص معني بحظر التجارب النووية ، دون مزيد من التسويق . وقد انتهزنا كل فرصة لاسراز ضرورة وأهمية عقد معاهدة حظر شامل للتجارب . ويشارك المجتمع الدولي في الشعور بهذه الضرورة كما أعرب قرار الجمعية العامة ٧٣/٣٤ الذي حث على اجراء مفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب بوصفها أمرا له الأولوية القصوى .

وتقع على الدول النووية المشاركة في المحادثات التحضيرية بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب ، مسؤولية خاصة في التوصل بمفاوضاتها الى نتيجة ايجابية ومبكرة ، تمشيا مع ارادة الجمعية العامة . وقد رجحت مجموعة ال ٢١ الدول المتفاوضة الثلاثة أن تقدم الى اللجنة تقريراً مفصلاً عن الوضع الذي وصلت اليه جهودهم . على أننا نرى ، انه لا يتعين بالضرورة على المفاوضات الدائرة في اللجنة أن تنتظر التقرير الخاص بالمحادثات الثلاثية .

وقد أحاطت المجموعة علماً بالاقتراح الذي قدمه أحد الوفود الى اللجنة ، والمعتل في أن تبدأ لجنة نزع السلاح في دراسة الجوانب التأسيسية والادارية لشبكة دولية للرصد الاهتزازي ، الا أن مجموعة ال ٢١ ترى أن الولاية الاساسية لجميع الافرقة العاملة ينبغي أن تكون اجراء مفاوضات فعلية من أجل تنفيذ التدابير المتفق عليها والتي دعت اليها الوثيقة الختامية . وينبغي بالتالي أن يركز الفريق العامل المخصص المعني بحظر شامل للتجارب ، جهوده بشكل ملموس على القضايا الاساسية لحظر شامل للتجارب ، لا أن يركز على قضايا ثانوية يمكن أن تعالجها على نحو مناسب لجنة فنية أو مجموعات فرعية يقيمها الفريق العامل .

وختاماً ياسيدى الرئيس ، أود أن استشهد ببعض ما جاء في افتتاحية تقرير الأمين العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، عن حظر شامل للتجارب النووية (CD/86) :

" أعربت في أول بيان أدليت به أمام لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٢ ، عن اعتقادي بأن كل جوانب المسألة ، التقنية والعلمية ، قد استكشفت تماماً بحيث لم يعد يلزم للتوصل الى اتفاق سوى قرار سياسي . وما زلت عند هذا الرأي . فبالا مكان ، ومن الواجب حل هذه المسألة الآن " .

وهذا رأى يؤيده التقرير بدوره ، ونحن على يقين ، في مجموعة ال ٢١ ، بأن لدى اللجنة الارادة السياسية لتنفيذ ذلك .

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على البيان الذي أدلى به بالاصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ . وأنا على ثقة من أن اللجنة سوف تضع هذا البيان في اعتبارها حينما كان ذلك مناسباً .

السفير تاديس تيريفي (اثيوبيا) (ترجمة عن الانكليزية): الرفيق الرئيس أود أن أشرح بكثير من الايجاز وجهات نظر وفد بلادي بشأن الموضوع المدرج في جدول أعمالنا ، موضوع حظر التجارب النووية . والنظر الى أن القدرة على انتاج الاسلحة النووية ما برحت تنتشر بانتشار التكنولوجيا النووية ، فان موضوع حظر التجارب النووية يعد بالفعل لب مسألة نزع السلاح .

ان تقرير الامين العام للأمم المتحدة (CD/86) عن فرض حظر شامل على التجارب النووية ، المقدم الى اللجنة في الاسبوع الماضي ، يسرد الخلفية التاريخية لهذا الموضوع ويكشف ، بين جملة أمور ، ان معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، التي استغرقت ما يقرب من خمس سنوات من المفاوضات ، لم تخفف من سباق التسلح النووي فيما بين الدول النووية العظمى . فالواقع ، كما ذكر بالفعل السفير جارسيا روبليس ممثل المكسيك ، أن معدل التجارب قد ازداد . فمن بين التفجيرات النووية الـ ١٢٢١ التي يذكر انها أجريت بين ١٩٤٥ و ١٩٧٩ ، هناك ٤٨٨ تفجيراً أجريت في السنوات الثمانية عشر التي سبقت عقد الاتفاقية و ٧٣٣ تفجيراً أجريت في السنوات الستة عشر التي أعقبت توقيع الاتفاقية .

وبالمثل ، لا تزال الترسانات النووية الاستراتيجية تتعاظم الى درجة انه يقال ان الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تملك ما يربو على ١٧ ٠٠٠ رأس نووي . ويضاف الى هذه الحقائق ان المجابهة المتزايدة بين الدول النووية العظمى والاضاع المتزايدة الخطورة الناشئة بوجه خاص في مناطق كالخليج الفارسي والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، وكذلك اعتماد خطط لنشر أنسواع جديدة من الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أوروبا الغربية وتأخير التصديق على اتفاقية سالت ٢ تعمل الآن على تضيق " الانفراج " وعلى زيادة الشكوك المتبادلة .

ان الأطراف الثلاثة المتفاوضة على حظر شامل للتجارب لم تقدم حتى الآن تقريرها الى اللجنة ونظرا للدرجة القصوى من الاولوية التي اعطيت لهذا الموضوع في البيان الختامي للدورة الاستثنائية الاولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وفي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ، فقد طالبت مجموعة الـ ٢١ بتشكيل فريق عامل يعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، وهو اقتراح أيدته وفد بلادي .

وأود أيضا أن أكرر دعم وفد بلادي للمبادرة التي قدمتها البلدان الاشتراكية بهذا الصدد في الوثيقة CD/4 ، التي لا تزال تشكل مساهمة قيمة بصدد اجراء مناقشة لهذا الموضوع .

لقد أعرب الوفد الاثيوبي في شباط / فبراير من العام الماضي عن رغبته القوية في أن تنظر لجنة نزع السلاح في المقترحات الواردة في الوثيقة CD/4 التي تقترح وجوب اجراء مشاورات ومفاوضات لوضع حد لانتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وتخفيض مخزوناتها بالتدريج الى أن يتم تدويرها تماما . ان البلدان النامية ، التي تشكل الاغلبية الساحقة من سكان العالم ، تتوق الى وقف سباق التسلح وتخفيف المجابهة فيما بين الدول النووية . ومن المقلق والمخيب للآمل أن التهديد باستخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية أخذ في الازدياد . وهذه أسباب كافية للشروع ، على سبيل الاولوية ، في مفاوضات جادة عاجلة في لجنة نزع السلاح بغية الاسراع في عقد معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا .

الرفيق الرئيس، أود أن تسمحوا لي بأن أتحدث بعض الشيء عن عمل اللجنة • ان وفد بلادى يأسف لمحاولات التعويق التي أصبحت ظاهرة جدا في عمل لجنتنا • ومن المؤسف اننا سمحنا للمسائل الدخيلة بتحويل طاقتنا وتأخير أعمال لجنتنا ، لاسيما فيما يتعلق باشتراك الدول غير الأعضاء في أعمال اللجنة • ذلك أنه تحت ستار مناقشة الجانب الاجرائي لعملا ، يعكف بعض الأعضاء على إثارة مسائل شائكة لا تدخل في اختصاص اللجنة •

ولما كان عدد من الوفود قد أعلن عن مواقفه تجاه مسألة تمثيل كمبوتشيا ، فاني أود أن أسجل ان حكومتي تعترف بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية كممثل شرعي لشعب كمبوتشيا •

وختاما ، أود ، أيها الرفيق الرئيس ، أن أنوه بالجهود المتواصلة والدائبة التي بذلتوها في سبيل التوصل الى توافق آراء بشأن اختيار رؤساء الافرة العاملة المخصصة الاربعة التي أنشأها •

السيد فاين (هولندا) (ترجمة عن الانكليزية) : شكرا ياسيادة الرئيس • ان بياني اليوم يتألف من جزأين ، الجزء الأول باسم وفدى والجزء الثاني باسم مجموعة من البلدان أعمل كمنسق لها في الفترة الحالية • ولن يندهر أحد عندما أعلن ثانية في الملاحظات التي أستهل بها كلمتي ان حكومة هولندا تعلق أهمية كبيرة على عقد معاهدة لحظر التجارب الشامل في وقت مبكر • ولكن اذا كنا نواصل تكرار ذلك ، شأننا في هذا شأن كثير جدا غيرنا في هذه اللجنة وخارجها ، فذلك لأننا نعتقد أن حظر التجارب الشامل لن يشكل انجازا رئيسيا في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب ، وانما أيضا أنه ينبغي تحقيقه دون تأخير • وما تتسم به معاهدة لحظر التجارب الشامل من أهمية قصوى لابطاء سباق التسلح ، لاسيما سباق التسلح النووي ، هو مسألة بديهية •

وقد أعلننا في عدة مناسبات سابقة ، هنا في هذه اللجنة وكذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان عقد معاهدة حظر شامل للتجارب لا ينبغي جعله متوقفا على التصديق على الاتفاق الناجم عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية • ففي ٥ شباط / فبراير من هذا العام قال وفدى مايلي :

" كما أوضحنا في مناسبات سابقة ، سواء هنا في لجنة نزع السلاح أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة على السواء ، فان احتمال عدم التصديق في المستقبل القريب على الاتفاق الناجم عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يزيد من ضرورة عقد اتفاق لحظر التجارب الشامل في أسرع وقت ممكن " •

كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة تدعو الى أن يعقد بسرعة اتفاق لحظر التجارب الشامل • ذلك أنه فضلا عن ابطاء سباق التسلح النووي ، عن طريق الاقلال من امكانيات استحداث الدول الحائزة للأسلحة النووية لأسلحة نووية جديدة ، فان معاهدة ملائمة لحظر التجارب الشامل من شأنها أن تشكل أيضا ، بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تنزع الى ذلك ، حافزا على الامتناع عن استحداث أسلحة نووية • ولم تنكر الدول النووية الثلاث المشتركة في المفاوضات الثلاثية هذه الميزة الاضافية لحظر التجارب الشامل •

ومن ثم يبدو لنا انه اذا حدث لسوء الحظ أن لم يتحقق حظر شامل للتجارب ، فلنا أن نخشى لا أن يؤثر ذلك على نزع السلاح فحسب ، وانما أيضا على التدابير الاخرى لتحديد الأسلحة ، بما في ذلك جهودنا لمنع زيادة انتشار الاسلحة النووية •

ويتعين ، من هذا المنظور ، أن تنظر لجنة نزع السلاح الى مسؤولياتها ، وإلى ما يمكن أن تقوم به من دور بوصفها محفلا لتفاوضيا جديا ومتعدد الأطراف • وفي رأينا ، وأنا متأكد من أن أغلب من في هذه اللجنة ، أن لم يكن كلهم يشاركوننا في هذا الرأي ، أنه ليس في وسع لجنة نزع السلاح أن تظل سلبية ازاء مسألة بمثل هذه الأهمية • وعلينا أن نرسم دورا مناسباً للجنة نزع السلاح فيما يتعلق بحظر شامل للتجارب •

ويبدو لنا أن أعمال فريق الخبراء المخصص للاهتزازات تسير في الاتجاه الصحيح ، وينبغي لنا أن ندرس ما اذا كان الاضطلاع بمزيد من الأنشطة في هذا الاتجاه سيكون نافعا ومطلوباً • وينبغي أيضا النظر في الاقتراح الهام والبناء جدا الذي قدمه الوفد الاسترالي وأيدته كندا ، نظرا لأنه من رأينا أيضا ، أن هذه الأنشطة يمكن أن تشكل أساسا سليما نسير قدما على أساسه •

لقد أنصتنا باهتمام خاص الى البيان العظيم الأهمية الذي ألقاه السيد بيم مثل الوفد الاسترالي يوم الثلاثاء ، وأنا لنشجع استراليا على مواصلة السير في هذا الاتجاه ، وسيدرس وفدي بالتأكيد هذه المسألة وسيعود اليها في مرحلة لاحقة •

وحتى يتاح للجنة نزع السلاح انجاز دورها البناء المطلوب منها ، وكذلك بالنظر الى مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لابد من أن تقدم الأطراف المتفاوضة الثلاث تقريرا موضوعيا الى لجنة نزع السلاح في المستقبل القريب • وينبغي أن يتضمن هذا التقرير معلومات كافية ، لا عن التقدم المحرز فقط ، وإنما أيضا عن طبيعة المشاكل المتعلقة •

وفيما يتعلق بمشاكل التحقيق ، فإننا ندرك أن الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ستحتاج الى بعض الترتيبات الثلاثية الاضافية بشأن جوانب معينة من التحقيق ، ولكن لا ينبغي أن يمنع هذا معاهدة حظر التجارب الشامل من أن تكون ، أساسا ، معاهدة متعددة الأطراف ، فهذا أمر أساسي لكي يكون حظر التجارب الشامل ذا مغزى كاف بالنسبة للدول الأخرى يجعلها تنضم الى المعاهدة ، والا فسيفقد حظر التجارب الشامل جزءا من قيمته كتدبير لتحديد الأسلحة •

ومن ثم ، لن يكون لحظر التجارب الشامل أثر على نظام عدم الانتشار الا اذا تضمنه صك يكون في واقع الأمر متعدد الأطراف • ان معاهدة حظر التجارب الشامل ، لا يكتمل لها طابع تعدد الأطراف ، تواجه خطر حصولها على قليل من التأييد والانضمام من جانب الدول الأخرى ، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة على السواء •

وهذا هو السبب الذي جعل هولندا تؤكد تكرارا أهمية تأمين أن يكون التحقيق مسألة تعنى كل أطراف المعاهدة ، وليس فقط الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي تتفاوض حاليا ، وأن كنا ندرك بالتأكيد ، كما قلت من قبل — ان هذه الدول الثلاث يمكن أن تحتاج الى بعض الترتيبات الثلاثية الاضافية •

وفي حالة عقد ترتيبات التحقيق الثلاثية الاضافية هذه ، ينبغي أن يزود نظام التحقيق المتعدد الأطراف ، الذي سيكون متاحا للمجتمع الدولي المؤلف من جميع أطراف المعاهدة ، بالبيانات التقنية التي يتم الحصول عليها بموجب هذه الترتيبات •

وباختصار ، فإن ما أسعى الى توضيحه هو ما يلي :

أولاً، إذا أُريدَ لحظر التجارب الشامل أن يسفر عن آثاره الكلية والغفيدة، فإنه لا يتعين عرضه على المجتمع الدولي على أساس قبوله برمته أو رفضه برمته، وإنما يجب عرضه بطريقة توضح أنه التزام دولي حقيقة، لا تشترك فيه فقط الأطراف الثلاثة التي تفاوضت في البداية، وإنما المجتمع الدولي بأسره.

ثانياً، إن أهم صلة عملية يمكن عن طريقها الحصول على التزام المجتمع الدولي بأسره بحظر شامل للتجارب على هذا النحو، تتم عن طريق التحقق من التزامات المعاهدة. ولكن إذا كان للتحقيق طابع ثلاثي مهيم وأُفُلت بالتالي من قبضة المجتمع الدولي، فإنه يبدو أن خروج هذه الصلة المرغوب فيها جداً إلى الوجود أمراً مشكوكاً فيه، نظراً لأن الكثير من الدول قد لا ترى سبباً للانضمام إلى المعاهدة.

ثالثاً، إن الأداة المناسبة لأقامة هذه الصلة، وبالتالي لجعل معاهدة حظر التجارب الشامل وثيقة دولية حقا، يلتزم بها المجتمع الدولي بأسره، هي هيئة التفاوض المتعدد الأطراف هذه، أي لجنة نزع السلاح.

وهنا يكمن واجبنا. ونحن نأمل أن تسمح لنا الدول الحائزة للأسلحة النووية المتفاوضة الثلاث بادائه. وإنما لواثقون من أن أعضاء اللجنة على استعداد لاداء واجبهم. إن واجبنا يكمن في المساعدة على استحداث نظام دولي حقا للتحقق من حظر التجارب الشامل. فكيف نشرع في هذا؟ كما أشرت بالفعل، من قبل، يبدو لنا أن شبكة الاهتزازات الدولية التي يقوم حالياً بأعدادها فريق الخبراء المخصص للاهتزازات ستتيح أساساً سليماً للتحقق المتعدد الأطراف. وينبغي أن تقوم لجنة نزع السلاح، تقادياً لتبديد الوقت، باتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان أن تكون شبكة الاهتزازات الدولية هذه وكذلك مراكز البيانات اللازمة قد أصبحت جاهزة للتشغيل بأقصى درجة ممكنة، ووقت الانتهاء من اعداد معاهدة حظر التجارب الشامل. وستعزز فائدة مثل هذا النظام بممارسات تجريبية لشبكة الاهتزازات الدولية أو بعض اجزائها. ومن الطرق الأخرى لتأكيد دور ومسؤوليات لجنة نزع السلاح اتباع أسس الاقتراحات الاستراتيجية، كما ذكرت آنفاً. وإن وفد هولندا ليؤيد ما دعا إليه في هذا الصدد سفير اليابان الموقر في ٢٨ شباط/فبراير و ٦ آذار/مارس ١٩٨٠.

أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لمعاهدة حظر التجارب الشامل، فأود ابداء الملاحظات الموجزة التالية. ينبغي، من الناحية المثالية، أن تكون مدة سريان معاهدة للحظر الشامل للتجارب غير محدودة. إلا أنه طالما كان اشتراك دول أخرى حائزة للأسلحة النووية غير مؤكد، فإن قبول مدة غير محدودة يبدو أمراً غير مرجح. ومن الناحية الأخرى إن معاهدة لحظر التجارب الشامل مدتها أقصر مما ينبغي، لن تعزى كثيراً من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالانضمام إليها، لأن معاهدة تقتصر مدتها على عدة سنوات فقط لا يمكن أن تعتبر، من وجهة نظر تحديد الأسلحة، تدبيراً ذا أهمية كبيرة.

ومن الواضح أنه إذا حدث أن لم تجدد معاهدة قصيرة الأجل لحظر التجارب الشامل لأي سبب، واستأنفت الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاربها، فستنشأ عن ذلك حالة غير مستقرة السي حد بعيد، بل ربما زاد عدد المشتركين في سباق التسلح النووي عن ذي قبل.

ولذا فإن معاهدة لحظر التجارب الشامل ذات مدة غير محدودة ، من ناحية المبدأ ، هي أفضل بالتأكيد ، ويمكن استعراض تنفيذها بعد خمس سنوات مثلا ، كما يمكن أيضا النص على امكانية الانسحاب في ظروف محددة •

وأخيرا يسرني أن أشيد بمؤلفي الدراسة التي نشرت مؤخرا بشأن حظر التجارب الشامل والتي عمت بوصفها الوثيقة CD/86 وهذا التقرير يستحق منا الشكر ، في رأينا ، فهو جيد في اعداداه وعرضه بطريقة متوازنة • ويمكننا أن نوافق ، من ناحية المبدأ على النتائج الواردة فيه • وسيكون مصدرا نافعا يمكن الرجوع اليه واستشارته •

وأود الآن ، ياسيادة الرئيس ، أن أدلي ببيان نيابة عن مجموعة الدول الأعضاء التي أعمل كمتحدث عنها خلال الفترة المالية • ويعتقد وفدي ، كما يعتقد عدد من الوفود الأخرى ، أنه يتعين على اللجنة أن تنظر على سبيل الأولوية في جلستها القادمة ، وتحت البند من جدول الأعمال المتعلق بطلبات المشاركة في أعمال اللجنة في هذه الدورة ، الطلبات الثلاثة المقدمة من النمسا والدانمرك واسبانيا •

وفضلا عن ذلك فانه لم يحدث أن أبديت أية آراء معارضة لهذه الطلبات الثلاثة أثناء المناقشات السابقة •

وعلى ذلك فإن البلدان التي تتكون منها المجموعة التي اشترك فيها ، والتي ألقى باسمها بهذا البيان المشترك ، ترى أنه يتعين على اللجنة أن تتوصل سريعا الى توافق ايجابي لآراء بصدد هذا الموضوع • ونحن نرى أهمية اتخاذ هذه الخطوة قبل اختتام الجزء الأول من الدورة وعلى ذلك نرجوكم ادراج هذا البند في جدول أعمال الجلسة العامة القادمة للجنة ، حتى يمكن النظر في هذه الطلبات الثلاثة بوصفها موضوعا عاجلا نرى أحقية اعطائه الأولوية •

وهكذا أصل الى نهاية البيان الذي كان على الادلاء به باسم المجموعة التي أمثلها • واني أمل شخصيا أن يعالج هذا الموضوع سريعا وعلى نحو بناء ، وكما ينبغي أن تفعل هيئة تفاوضية يفترض أنها تتولى حل مسائل جدية ومشاكل صعبة بروح من التفاهم المتبادل •

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : لقد استمع أعضاء اللجنة الى البيان الذي أدلي بالنيابة عن مجموعة الدول الغربية ، وأحاطت الرئاسة أيضا به •

هذا وما زال عدد من الوفود على قائمة المتحدثين لجلسة اليوم • ولكن الساعة الآن ١٢/٥٥ ، ولا نعتقد ان الوقت يتسع للاستمرار في القاء كلمات • وقد كان في نيتي ، وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال جلستنا العامة الثمانين ، الدعوة الى عقد جلسة غير رسمية بعد وقف الجلسة الحالية مباشرة ، لمناقشة حظر التجارب النووية ، على أن يتبع ذلك تبادل لوجهات النظر بشأن مسألة وثائق اللجنة وما يتصل بها من أمور ، اعتمادا على الوثيقة التي أعدتها الأمانة في ضوء بيان السفير جايبال ، والتي وزعت بصورة غير رسمية •

بالإضافة الى ذلك ، سوف يبدأ الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية أعماله الساعة ١٥/٠٠ •

ونظرا لأهمية المواضيع وضيق الوقت المتبقي لأعمال دورتنا الربيعية ، أقترح أن نستأنف
جلستنا الساعة ٦/٠٠ وأن نستمر فيها حتى الساعة ١٩/٠٠ .

وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢ ، واستؤنفت في الساعة ١٦/٣٠ .

السيد س. شيتيمي (كينيا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي
أن أهنئكم ، باسم وفد بلادي على توليكم رئاسة لجنتنا لشهر نيسان / أبريل ، اننا نهني أنفسنا
على الطريقة التي أنجزتم بها مسؤوليتكم فقد أمكن لنا في ظل رئاستكم الانتقال بسرعة الى تعيين
رؤساء للأفرقة العاملة المخصصة الأربعة التي أنشأناها . ونحن نلاحظ بسرور وارتياح أن أحد هذه
الأفرقة قد شرع بالفعل في أعماله ، ونختتم هذه الفرصة لنهني الرؤساء الأربعة جميعا ولنؤكد
لهم تأييدنا .

السيد الرئيس ، منذ أكثر من ثلاثة عقود لا يركز المجتمع الدولي انتباهه على الخطر الحقيقي
الذي يشكله وجود أسلحة نووية في بعض البلدان من العالم فقط ، بل أيضا على ما يبدو من تصعيد
لسباق التسلح ، أدى بدوره الى اشتداد حدة التوتر في العالم . وقد شجع ذلك الوضع كثيرا من
البلدان بخلاف الدول النووية الخمس على السعي الى حيازة هذه الأسلحة الرهيبة ، وهذا وضع
لا يجب أن يسمح له بالافلات من رقابتنا ، لأن العالم بوضعه الراهن يقف بالفعل على حافة
الهاوية . اننا نعيش في عصر تحقيق به أخطار جسيمة ، كما أن الحياة الانسانية مهددة بسبب سوء
ادارة الموارد الطبيعية وسوء استعمال المعرفة التي هي تراث التاريخ البشري . لقد شهد العالم
منذ الحرب العالمية الثانية حروبا متعاقبة ، يعد ضحاياها بالملايين ، ومع ذلك ، ورغم الخطر
الواضح الذي تواجهه الانسانية ، فاننا لا نزال نصم آذاننا عن صوت العقل الذي يحثنا على نزع
السلاح والا فاننا سنهلك . وهذه أوضاع نشأت عن قصر نظرنا وعن جشعنا .

واننا في حاجة الى أن نقدر حق التقدير المهمة التي أوكلها اليها قرار الجمعية العامة
٦٠/٣٣ ، الذي يدعو لجنة نزع السلاح الى " التفاوض بشأن عقد معاهدة حظر شامل للتجارب
النووية " . وهذه المهمة التي خصتها الجمعية العامة بأولوية عليا لم يتم بعد انجازها ويعود
ذلك الى أن بعض الدول لا تزال تعتقد أنه كلما زاد تجاوزها لمستويات التدابير المفرط وتحسينها
لفعالية ودقة منظومات الناقلات الاستراتيجية للأسلحة النووية ، كلما كان الرادع أقوى . وفي اعتقادنا
أن هذا رأى خاطئ . واذا سمح لي ، فاني سأذكر جزءا من خطاب ألقاه المرحوم الاميرال مونتباتن
في استراسبورغ في ١١ أيار / مايو ١٩٧٩ وهو :

" لقد بدأت القوى الغربية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بانتاج وتخزين
الأسلحة النووية لكي تشكل القوة التي تحول دون نشوب حرب عامة . وقد بدت هذه الفكرة
بسيطة نسبيا . ونظرا لعظم حجم الدمار الذي قد يحدثه انفجار نووي واحد ، فقد كانت
الفكرة هي أن الأطراف فيما لا تزال نعتبره النزاع بين الشرق والغرب سوف ترتدع عن اتخاذ
أي اجراء عدواني قد يعرض للخطر المصالح الحيوية للجانب الآخر وكرجل عسكري ،
لا أرى فائدة لأية أسلحة نووية لا تؤدي الى تصعيد ، بما ينجم عن ذلك من عواقب لا يمكن لأي
امري أن يتصورها ، ومن ثم فان سباق التسلح النووي ليس له من مبرر عسكري أيا كان . ولا يمكن
خوض الحروب بالأسلحة النووية . ومجرد وجودها يزيد من الأخطار المحدقة بنا بسبب الأوهام
التي أوجدتها " .

وبينما نحن مجتمعون هنا اليوم ، اليوم ، تصنع دون هوادة أسلحة حربية ذات قدرة على التدمير لا يمكن تخيلها ، وتجنى مكاسب مالية ضخمة من هذه العملية ، ذلك أن " صناعة الأسلحة هي أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي نشاطا • وتبلغ المبيعات السنوية الحالية من المعدات العسكرية سواء معدات الحرب النووية أم الحرب التقليدية ، ١٢٠ مليار دولار سنويا • وتستحوذ تكنولوجيا التدمير على الصعيد العالمي على مستوى من الاهتمام السياسي ومن الأموال العامة أعلى مما تحظى به معظم الخدمات الاجتماعية الأخرى • وإذا قدرنا القوة التفجيرية في العالم ، وجدنا أن نصيب الفرد منها يفوق نصيبه من الطعام " (من مجلة النفقات العسكرية والاجتماعية العالمية في ١٩٧٩) • ولا بد أن يكون هناك خطأ رهيب في ترتيب أولوياتنا ما دما نفق على صناعة القوة التفجيرية أكثر مما نفقه على الطعام ، في حين أن هناك حوالي ٦٥٠ مليون جائع ، ومن ثم فنحن بحاجة إلى إعادة النظر ، ليس فقط في أولوياتنا من حيث مفهوم الأمن العالمي ، بل أيضا في نسيجنا الأخلاقي ذاته •

ان الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح تلص بين عدة أمور على أن " تحقيق نزع السلاح النووي يقتضي التفاوض العاجل من أجل عقد اتفاق في مراحل ملائمة مع اتخاذ تدابير تحقق كفاية ترضي الدول المعنية " • وقد تلقت هذه اللجنة في العام الماضي اقتراحين بشأن نزع السلاح النووي ، وهما الوثيقة CD/4 التي قدمتها السدول الاشتراكية ، والوثيقة CD/36/Rev.1 التي قدمتها مجموعة ال ٢١ • وفي رأينا أن هاتين الوثيقتين قد مهدتا السبيل إلى اجراء مزيد من المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، ومع ذلك ، وبرغم هذه الجهود والنداءات التي وجهتها الجمعية العامة ، فإن هذا الموضوع لا يزال معلقا في الهواء ، ان جاز هذا التعبير ، وهو الموضوع الوحيد الذي لم نعهد به الى فريق عامل مخصص ، ومع ذلك فان كل شيء عداه مرتبط بمصيره ومعتمد عليه •

لقد اقترحت بعض الوفود اتخاذ تدابير لخفض انتاج مزيد من المواد القابلة للانشطار لأغراض الأسلحة ، وتحويل مخزونات مثل هذه المواد الى أغراض مفيدة • وحيث أن مثل هذا التدبير المتعلق بالخفض سيساهم في الجهود المبذولة لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من انتاجها ، وتيسير نزع السلاح النووي ، فإن الجمعية العامة قد أحالت هذا المقترح في دورتها الرابعة والثلاثين الى هذه اللجنة للتفاوض بشأنه • وبالرغم من أن احتمالات عقدا اتفاق مبكر من شأنه وقف انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة لا تبدو مشجعة جدا ، فإنه يجب توجيه كسل الجهود صوب إيجاد حل دائم لهذه المشكلة •

اننا نحث على الاسراع في المفاوضات الثلاثية ، وعلى تشكيل فريق عامل مخصص للحظر الشامل للتجارب النووية ، وذلك للشروع في مفاوضات بهدف وضع معاهدة تجعل من أي تجريب مستقبلي للأسلحة النووية أمرا باطلا وغير مشروع • وبدون هذا الاجراء ، فاننا نعتقد أن وقف الانتشار النووي سيزداد صعوبة • وهناك عدة دول حائزة للأسلحة النووية لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، ومن المرجح ألا تصبح أطرافا فيها ، نظرا لما تراه في المعاهدة من طابع تمييزي وغير متكافئ • ، ولبطء تنفيذ المادتين الرابعة والسادسة •

السيد الرئيس ، هناك بيننا دول لا تزال تتبع القول الروماني القديم : " اذا أردت السلام فأعد العدة للحرب " • واسمحوا لي أن أردد مرة ثانية عن الكونت مونتباتن قوله :
" ان هذا هو الهراء النووي المطلق ، وأكرانه من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن المرء يزيد من يقينه اذا خالجه التشكك التام " •

ان عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية سيكون كافيا للبرهنة على رغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل وعلى التزامها بهذا الهدف •
الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : أشكر ممثل كينيا جزيل الشكر على بيانه وطلسى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد تايلاردات (فنزويلا) (ترجمة عن الاسبانية) : سيادة الرئيس ، نظرا لأنه لم تتح لي قبل ذلك فرصة أخذ الكلمة خلال فترة رئاستكم ، فاني أود في مستهل بياني ، أن أعرب عن ارتياحنا لتوليكم رئاسة مناقشاتنا ، وان أتمنى لكم كل النجاح ، وأن تنتهي أعمال اللجنة بصورة موفقة وشمرة في ظل توجيهكم الرشيد الذي يدعو الى الاعجاب • ومن المحقق أنه ستكون لمدة رئاستكم مكانة بين سجلات اللجنة ، لاسيما وأنه تم في ظل رئاستكم تعيين رؤساء للأفرقة العاملة الأربعة ، كما تمت دعوة هذه الأفرقة الى الاجتماع وبدأت أعمالها •

وقد أوضحت في بياني الذي أدليت به في الجلسة العامة السادسة والستين للجنة ، يوم ٦ آذار/مارس ، موقف فنزويلا من المسائل الأساسية التي يطرحها الحظر الشامل للتجارب النووية •
كما ينعكس موقفنا أيضا في الوثيقة CD/72 التي تتضمن بيان مجموعة ال ٢١ بشأن هذا البند • وقد ذكر منسق مجموعة ال ٢١ وهو ممثل نيجيريا الموقر ، بمحتويات هذا البيان أمام هذه اللجنة صباح اليوم •

وأود بهذه المناسبة ابداء بعض الملاحظات بشأن الاتجاه الذي ينبغي في رأينا لأعمال اللجنة أن تسير فيه •

وقد تلقينا وقرأنا باعتراف كبير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحظر الشامل للتجارب النووية ، الوارد في الوثيقة CD/86 • ونحن نرى أن هذه الوثيقة تمثل مساهمة هامة جدا في دراسة هذا البند ، ونود الاعراب عن تقديرنا للمساعدة التي تلقيناها من الأمين العام •

ويتضمن بيان مجموعة ال ٢١ الوارد في الوثيقة CD/72 تأكيدات بشأن هذا البند ، لقياس تعزيزا وتأييدا في تقرير الأمين العام •

وقد أعلنت مجموعة ال ٢١ في بيانها أنها تعتقد أنه قد غدت هناك مادة كافية للشروع فوراً في مفاوضات بشأن هذا الموضوع ، ويسود هذا التأكيد في تقرير الأمين العام ، وبالإضافة الى ذلك يرد بوضوح في الفقرة الأخيرة من المقدمة ، وتم الاستشهاد به في عدة مناسبات اليوم ، حيث يكرر الأمين العام ما أعرب عنه في عام ١٩٧٢ ، من أن جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد تم استكشافها على نحو من الكمال بحيث لم يعد الأمر يحتاج الا الى قرار سياسي من أجل التوصل الى اتفاق • فهذه المشكلة ، كما يقول الأمين العام ، " يمكن حلها بل ينبغي حلها الآن " •

كما دعت مجموعة الـ ٢١ في بيانها أيضا الى انشاء فريق عامل يعني بدراسة هذا البند ، وذلك خلال الجزء الأول من دورة ١٩٨٠ ، للشرع في مفاوضات متعددة الأطراف من أجل عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . وفي رأينا أن تقرير الأمين العام يوضح بصورة كافية، أن هذا البند يمكن أن يكون تماما موضوع مفاوضات متعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح ، وأن النظر في المسائل المتعلقة في هذه الهيئة سيساعد كثيرا على تيسير إزالة العقبات التي واجهت المفاوضات الثلاثية ، بدلا من عرقلة وضع اتفاقات .

أما فيما يتعلق بتلك المفاوضات ، فإن وفدي يود أن يعرب عن أسفه لعدم قيام القسوى المتفاوضة بتزويد اللجنة بالمعلومات عن حالة المفاوضات ، رغم أن ذلك قد طلب اليها مرارا ، وقد رحب وفدي كما رحبت ، على ما أعتقد وفود كثيرة أخرى لدول أعضاء في اللجنة ، بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة في الجلسة الخامسة والستين للجنة يوم ٤ آذار/ مارس ، حين أعلن أن وفد بلاده كان يجري مشاورات مستفيضة مع وفدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بغية موافاة اللجنة ببيان شامل بقدر الامكان عن سير المفاوضات الثلاثية . على أن هذا العرض لم يتحقق للأسف حتى الآن . ومع ذلك ، فإن مثل هذه المعلومات كفيلة بأن تفيد فائدة عظمى لجميع بلداننا التي لا تزال تنتظر ، بفارغ الصبر ، اليوم الذي تقدم فيه المبادرة المشتركة التي كثيرا ما أعلن عنها وطلبتها الجمعية العامة عدة مرات .

ان الافتقار الى المعلومات يجعل الشرع في المفاوضات الثلاثية أكثر الحاحا منه فسي أي وقت مضى . ونحن نعتقد أنه ينبغي للجنة نزع السلاح أن تعالج من جديد هذه القضية بوصفها البند الأول في برنامج عملها للجزء الثاني من الدورة ، وأن تعمل على انشاء فريق عامل يعني بهذا البند دون انتظار المعلومات التي تقدمها القوى المتفاوضة . وقد أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم ممثل الاتحاد السوفياتي حيث قال ان وفد بلاده لن يعترض على انشاء هذا الفريق العامل .

وقد تلقت اللجنة خلال الجزء الأول من الدورة بعض المقترحات من الدول الأعضاء . وأول هذه المقترحات هو المقترح الذي قدمه وفد استراليا . وبودي أولا أن أشكر هذا الوفد على مبادرته الهامة والبناءة . أما فيما يتعلق بالمقترح ذاته ، فأود أن أقول ، رغم كل مشاعر الاحترام والصداقة التي أكنها للوفد الاسترالي ، ان وفدي يرى أنه لا ينبغي للجنة أن تنهك في الوقت الحاضر في دراسة مسائل ذات طابع ثانوي . ولسنا بغافلين عن أهمية مسألة الترتيبات المؤسسية وتعريف الجوانب الادارية والمالية والتقنية والتنفيذية لشبكة دولية لكشف الامتزازات . غير أننا نعتقد أن هذه الجوانب الهامة التي أكد عليها الوفد الاسترالي في مناسبتين في الجلسات العامة يمكن أن ينظر فيها ويدرسها فريق فرعي للفريق العامل المخصص ، نأمل انشاءه عما قريب كي يعنى بهذا الموضوع .

أما فيما يختص بالمقترح الذي قدمه الوفد البلجيكي بعقد جلسة غير رسمية للجنة خلال الجزء الثاني من الدورة بمشاركة الخبراء الأعضاء في فريق الخبراء في الامتزازات . ونحن نرى أن هذه فكرة سليمة ونؤيد ما بسرور . ومما لا ريب فيه أن الاجتماع الذي اقترحته بلجيكا سيكون ، اذا لم يضر أو يتدخل في أعمال الفريق أو اللجنة فإنه سيكون مفيدا ومثمرا بالتأكيد ، لا سيما بالنسبة لبلدان مثل بلدي ليس لها خبراء يملكون الاشتراك بصورة مباشرة ودائمة في أعمال فريق خبراء الامتزازات .

ونرى كذلك أهمية كبيرة لمقترح حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بعقد حلقة دراسية لاستعراض الأساليب التي تتيح الحصول على البيانات المتوازنة • وقد استرعيينا اهتمام حكومتنا بهذا المقترح ونأمل أن نكون ، في الوقت المناسب ، في موقف يمكننا من إبلاغ وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية باحتمال حضور مشاركون من فنزويلا لهذه الحلقة الدراسية •

وأود أن أختتم بياني بذكر آخر نتيجة توصل إليها واضعو التقرير الذي أحاله الأمين العام وهي الواردة في الفقرة ١٦١ من التقرير ، وهذا نصها :

" لقد طالب المجتمع الدولي طويلا بوقف دائم لجميع تجارب الأسلحة النووية ، وسيكون تحقيق ذلك حدثا ذا أهمية دولية عظمى " •

الرئيس (كوبا) (ترجمة عن الإسبانية) : أشكر ممثل فنزويلا على بيانه وعلني الكلمات الرقيقة التي وجهها الي •

السيد ليد غارد (السويد) (ترجمة عن الانكليزية) : أود أولا أن أعرب عن ارتياح وفدي لأننا توصلنا أخيرا الى انتخاب رؤساء الأفرقة العاملة الأربعة التي قررنا حتى الآن انشاءها ، ومن دواعي سرورنا أن نرى فريقين من بين هذه الأفرقة وقد شرعا بالفعل في أعمالهما على نحو جد بناء وجدى • ونود أن نعرب لكم شخصيا بياسادة الرئيس ، عن تقديرنا للجهود التي بذلتوها لاتخاذ هذه القرارات الصعبة •

ان البند الذي نناقشه هذا الأسبوع ، وهو الحظر الشامل للتجارب النووية ، قد أولسي لمدة سنوات كثيرة ، وبحق أولوية عليا في جدول أعمال نزع السلاح • وتعلق السويد أهمية عظمى على عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية • وقد أوضحنا مرارا موقفنا من هذه المسألة • وقد فعل ذلك أيضا في الآونة الأخيرة أمام هذه اللجنة كل من السيد أولستن وزير خارجية السويد في ٥ شباط / فبراير ، والسيد ثورسن وكيل وزارة الدولة في ١٢ شباط / فبراير • ومن ثم فلا حاجة لي بأن أعرض مجددا موقفنا • بيد أنني أود أن أغتم هذه الفرصة للتذكير ببعض العوامل التي تضيفي حاليا على الدعوة الى عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية طابعا عاجلا خاصا •

لقد كان مفترضا منذ بضعة شهور أن التصديق على سالت ٢ قد غدا وشيكا • أما وقد توقفت عملية سالت توقفا تاما ، فالتنا نسعى بطهف الى ، تدابير يمكن التوصل اليها تتعلق بنزع السلاح النووي •

ان عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، هو ، في رأي وفد بلادي ، هدف يمكن بلوغه في غضون فترة زمنية محدودة ومعقولة • وانه لمن دواعي ارتياحنا أن نسجل ما أعلن عنه بوضوح الآن من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست متوقفة على التصديق على سالت ٢ • وموقفنا ، كما أعرب عنه وزير خارجيتنا ، هو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تعقد دون انتظار التصديق على سالت ٢ • ونحن لا نعد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية من قبيل تدابير نزع السلاح بالمعنى الدقيق للكلمة ، غير أنها ستكون ذات جدوى كبيرة بين الجهود الرامية الى الحيلولة دون ادخال مزيد من التحسين النوعي للأسلحة النووية • وان التكبير في عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، أو على الأقل تحقيق اندفاع حاسمة في المفاوضات الثلاثية بشأن هذا الموضوع ، هو أمر حتمي في الوقت الحاضر •

وان احراز تقدم فعلي في قضية الحظر الشامل للتجارب النووية له أهمية حيوية بالنسبة للجهود الرامية الى الحفاظ على تدابير عدم الانتشار الحالية وزيادة تطويرها • كما أن موعد مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة عدم الانتشار يقترب بسرعة • وان الافتقار تماما الى نتائج محددة في ميدان نزع السلاح النووي ، أو حتى احراز تقدم ملموس في المفاوضات بشأن هذه المسألة ، ستكون له وطأة خطيرة على نظام عدم الانتشار في حد ذاته وعلى الجهود الرامية الى الوصول بمؤتمر الاستعراض القادم لمعاهدة عدم الانتشار الى خاتمة موفقة ، في آن معا •

والوفد السويدي يشاطر الرأي الذي أعربت عنه وفود كثيرة أخرى ، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة ، ومفاده أن الأساس العلمي والتقني موجود وأن عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية يمكن اجازته بمجرد اتخاذ القرارات السياسية اللازمة • وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية الثلاث المشتركة في المحادثات الثلاثية بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية مسؤولية خاصة في البرهنة على ارادتها السياسية في هذا المضمار • ونحن نحثها على أن الوصول بمفاوضاتها الى خاتمة ايجابية ومبكرة •

وقد استعرض رئيس مجموعة ال ٢١ بالانابة اهتمامنا اليوم الى الاقتراحين المقدمين من مجموعة ال ٢١ (CD/64 و CD/72) بإنشاء فريق عامل مخصص يعنى ببند جدول أعمالنا المعنون " حظر التجارب النووية " • وتتوافر مواد كافية للشرع في مفاوضات بشأن هذا البند ، ونظرا لان هناك ضرورة لاحراز تقدم ملموس ، فلا داعي للتأخير أكثر من ذلك في انشاء الفريق العامل المقترح • وما من شك في أن وضع بيان كامل ومفصل لوضع المحادثات الثلاثية يشكل مساهمة هامة في المساعي المتعددة الاطراف بصدده المسألة ، ونحن نحث الدول المتفاوضة الثلاث على تقديم مثل هذا التقرير ونما تأخير • ونحن نأسف لأننا لم نطلق أى تقرير عن هذه المفاوضات الجارية منذ تموز / يوليه من العام الماضي •

ان عملية التحقق تعد من الجوانب الهامة لأى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، وسوف يكون لهذا الجانب من المسألة درجة خاصة من الأهمية في المفاوضات المتعددة الاطراف القادمة بشأن حظر شامل للتجارب النووية ، وتقييم أعمال فريق خبراء الامتزازات الدليل على امكانية اقامة شبكة عالمية لرصد تنفيذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ولا ينبغي أن تمرأى مهلة ما بين دخول معاهدة متعددة الاطراف حيز النفاذ وانشاء هيكل دولي لرصد تنفيذ المعاهدة بيد أن نتائج جهود فريق الامتزازات ذات طبيعة تقنية عالية ويجب اذماجها في هيكل المعاهدة خلال عملية المفاوضات المتعددة الاطراف •

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى الاقتراح المقدم من الوفد الاسترالي وأيدته كندا ، ومفاده أنه ينبغي للجنة أن تشريع في وضع اطار مؤسسي لشبكة دولية لكشف الامتزازات • وقد رد ممثل استراليا هذا الاقتراح في جلستها العامة المعقودة يوم الثلاثاء الماضي ، وأسهب في عرضه • ونحن نرحب بهذه المبادرة ، التي سنقوم بدراستها بعناية فائقة ، خاصة ما يتعلق منها بالوقت والمحفل اللائمين للنظر في هذه المسألة • ويشاطر وفد رأى القائل بأنه ينبغي للجنة ألا تضيق أى وقت من أجل تأمين تشغيل شبكة المراقبة ، وذلك في وقت لا يتجاوز تاريخ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • بيد أنه من الواضح أنه ينبغي أن توكل الى الفريق العامل ، كما نتصوره ، المهمة الأوسع التي تتمثل في التفاوض بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية من جميع جوانبها ومن حيث المبدأ ، على أساس نتائج المحادثات التحضيرية الثلاثية • وما من ريب في أن الجوانب

القانونية والادارية لشبكة دولية لرصد الامتزازات ستكون عنصرا هاما في هذا الصدد ، وقد تمكن المناقشات التي اقترحها الوفد الاسترالي من دفع عجلة المفاوضات بشأن هذه المسألة المحددة .

كما أود أيضا أن أقول ان وفدى يؤيد المقترح المقدم من الوفد البلجيكي بعقد اجتماع بمشاركة خبراء الامتزازات بهدف اعادة الفرصة للوفود للحصول على تفاصيل ومعلومات عن أعمال فريق خبراء الامتزازات . وأخيرا أود أن أقدر أننا وجدنا أن الدراسة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بمساعدة أربعة خبراء رفيعي المستوى في مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية ، هي دراسة موجزة ودقيقة ومتوازنة تماما . ونحن مقتنعون بأنها ستكون أداة مفيدة في مداولاتنا ومفاوضاتنا مستقبلا .

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : أشكر السفير ليد غارد سفير السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

السيد أوكاوا (اليابان) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في الكلمة التي القيتها أمام اللجنة بتاريخ ٢٠ آذار / مارس ، رحبت باقتراح استراليا بعقد جلسة غير رسمية مع الخبراء في الأسلحة الكيميائية لمناقشة قضايا فنية مختلفة تتعلق باتفاقية للأسلحة الكيميائية . وقد ورد هذا المقترح في الوثيقة CD/59 المؤرخة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٠ . واني لا تساهل عما اذا كان من المفيد للجنة أن تناقش المقترح الاسترالي ، واذا كانت هناك موافقة على ذلك ، أن تتخذ قرارا في أسرع وقت ممكن بشأن المواعيد التقريبية لعقد هذا الاجتماع . وسيكون من المفيد حتما لحكومتنا أن تحصل على بيان لهذه المواعيد قبل أن تختتم ، يوم الثلاثاء القادم ، الجزء الأول من دورتنا لعام ١٩٨٠ . أما عن الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية الذي أشرف برئاسته فسيكون من المفيد أيضا معرفة ما اذا كان هذا الاجتماع سيعقد ، ومتى سيكون ذلك ، وذلك لأنه جرى نقاش يوم أمس في إطار الفريق بخصوص التواريخ التي يستطيع خبراء الأسلحة الكيميائية الذين ستوفد هم حكوماتنا أن يكونوا فيما بينها في جنيف .

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : بمجرد أن نصل الى نهاية قائمة المتحدثين ، ستقدم الرئاسة اقتراحا بشأن موعد اجتماع بين الرئيس ورؤساء الفرقة العاملة ورؤساء اللجنة القادمين لعام ١٩٨٠ ، وذلك لتقرير ما اذا كان يمكن اعتماد مجموع برنامج الاجتماعات والجداول الزمنية لمختلف الفرق العاملة قبل البدء في دورة الصيف .

لقد جرت بيننا محادثات في هذا الصدد أثناء الجلسة . ولقد كانت فكري أصلا هي أن نجتمع غدا ، ولكن نظرا لأنه لن يكون في وسع رئيس أحد الفرق العاملة حضور هذا الاجتماع فاني أرى ، اذا لم يكن هناك اعتراض من الرؤساء الآخرين للفرقة العاملة أو لدى الرؤساء القادمين للجنة في ١٩٨٠ — وهم ممثلو تشيكوسلوفاكيا ومصر وإثيوبيا — أنه يمكن عقد ذلك الاجتماع في الساعة ١٤/٣٠ أو الساعة ١٥/٠٠ من يوم الاثنين . وكل شيء متوقف على ذلك ، وآمل أن يلقي الطلب المقدم من وفد نيجيريا تفهما من جانبكم . لقد كنت أعترم عقد الاجتماع غدا ، ولكننا نستطيع أن نؤجله الى الساعة ١٤/٣٠ من يوم الاثنين اذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك .

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يود وفدى أولا أن ينتهز هذه الفرصة لتهنئتك على الدور الذي قمت به من أجل التوصل الى اتفاق بشأن مسألة رؤساء الفرق العاملة الأربعة التي أنشأناها . كما يعرب وفدى عن عظيم ارتياحه لأن فريقين على الأقل من

هذه الفرقة العاملة قد بدأ بالفعل عملهما الأساسي ، وإن الفريقين الآخرين سوف يبدأان في ذلك قريبا جدا .

ولم يكن ، في نية الوفد الباكستاني التكلم اليوم أمام اللجنة في أمور أساسية ما دنا سنفعل ذلك في جلستنا القادمة . ولكني أود التكلم قليلا في أمرا تأثرت به بعض الوفود هذا الصباح ، وهو مسألة مشاركة بعض الدول غير الأعضاء في أعمال اللجنة . فقد ظهرت بعض المحاولات لاعطاء صورة خاطئة الى حد ما لعجز لجنة نزع السلاح عن الاجابة على طلبات قدمتها خمسة من الدول غير الأعضاء الستة . وقد تأثر وفدى بوجه خاص لأن بعض الأعضاء قد وجد في ذلك مناسبة لاتهام رئيس اللجنة للشهر الماضي بسوء النية . ان أعضاء وفدى ، وكذلك أعضاء معظم الوفود في اللجنة ، في اعتقادى ، يشعرون بالتقدير العميق للطريقة التي اتبعها رئيس لجنة نزع السلاح لشهر آذار/مارس ، وهو سفير الصين السيد يوهي وان ، في اضطلاعهم بمسؤولياته . فقد عمل بمثابة من أجل حل المشاكل الاجرائية التي واجهت اللجنة خلال الشهر الماضي ، واذا كان لم يستطع الوصول باللجنة الى حل لكل القضايا ، اذ ما زالت احداها معلقة ، فان اللوم في ذلك يجب أن يقع على غيره . لقد القى بيانا توضيحيا بشأن مسألة مشاركة بعض الدول غير الأعضاء ، وذلك في أواخر الشهر الماضي ، حدد فيه الأسباب التي دعت الى فشل اللجنة في اتخاذ قرار بخصوص هذا الموضوع . ان من الصعب على وفدى أن يتصور ابداء أى اعتراض سليم على تعميم وثيقة واردة من حكومة تمثل بلدها في الأمم المتحدة . وقد لا تميل دولة أو أكثر من الدول الأعضاء الى تلك الحكومة أو غيرها ، ولكن هل لنا أن نميز ضد بعض الأعضاء في الأمم المتحدة لأن بعضنا لا يميل الى حكومة معينة ، أو لا يعترف بها ، ان من شأن ذلك أن يفتح بابا للمشاكل قد يغدو من الصعب اغلاقه من جديد . واني لأرى أنه من الانسب لعمل اللجنة مستقبلا أن يحترس من نزعة اتهام أى من رؤساء لجنتنا بالتحيز ، خشية أن يتناول النقد أكثر من شخصية بيننا .

وأود أن أسجل موقف وفد باكستان ازاء مسألة مشاركة بعض الدول غير الأعضاء في أعمال لجنة نزع السلاح . لقد كان موقف وفدى أصلا ، وهو الموقف الذى ابدى هنا منذ العام الماضي أثناء صياغة نظامنا الداخلي ، كما يلي : لقد ذكرنا آنذاك أن وفد باكستان يرى ان أحكام الفقرة ١٢٨ من الوثيقة الختامية تقضي ضمنا بأنه ينبغي دعوة أية دولة غير عضو للمشاركة في أعمال لجنتنا ، ان هي تقدمت بطلب في هذا الشأن . ويجب بطبيعة الحال أن تكون الدولة المعنية معترفا بها من المجتمع الدولي بوصفها دولة شرعية ، ولا نملك أى معيار آخر للحكم على شرعية حكومة أو دولة باستثناء اعتراف الأمم المتحدة بها وعضويتها فيها . ومن هذا المنطلق اقترح وفدى الموافقة على الطلبات الستة المعروضة على اللجنة جميعا ، دون مزيد من الجدل أو المناقشة . ولكن بعض الأعضاء الآخرين في هذه اللجنة أصروا على معالجتها حالة فحالة . وهذا الموقف مسجل في وثيقة وزعتها هذه الدول . وقد بدا واضحا الى حد بعيد ، بالنسبة لوفدى على الأقل ، أن اصرار هذه الدول يتعلق ببعض التحفظات أو الاعتراضات على أحد الطلبات الستة . وبالرغم من ذلك فقد قبل وفدى اقتراحكم الداعي الى تناول طلبات الدول غير الأعضاء واحدا فواحدا ، حسب ترتيب تقدميها استجابة لاصرار هذه الدول . واتخذت اللجنة ، تمشيا مع هذا الاجراء ، قرارا بالموافقة على اقتراح الرئيس ، وشرعت بعد ذلك في دراسة الطلب الأول ، وهو طلب فنلندا ، الذى تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء . ثم تحولت اللجنة الى الطلب الثاني ، وهو طلب فييت نام . واقترح وفدى ، رغم انه ليس لدينا اعتراض ، من حيث المبدأ ، على طلب فييت نام ، تأجيل اتخاذ قرار الى أن تتم دراسة

طلب كمبوتشيا الديمقراطية ، وأكد لنا أن هذا الطلب الوارد من دولة في ذات المنطقة سيعالج بنفس الطريقة وبدون تمييز . وجوابا على سؤال طرحته الرئاسة ، بين وفدى بقدر كبير من الوضوح انه لم يكن هناك في تلك الآونة ، أى توافق للآراء بشأن مشاركة فييت نام . وكان ينبغي أن تعتقل اللجنة بعد ذلك الى النظر في الطلبات الثالث والرابع والخامس والسادس المتعلقة بمشاركة بعض الدول غير الأعضاء . وقد اقترحتم أنتم ، ياسيادة الرئيس ، أن تتركس اللجنة بعض الوقت لدراسة الطلب الثالث ، وهو طلب الدانمرك . ولكن وفدا أو اثنين اتخذوا موقفا مؤداه انهما لن يوافقا على الشروع في دراسة طلبات المشاركة الاخرى المتعلقة ، أو الموافقة عليها ، ما لم ، والى أن ، توافق اللجنة على طلب المشاركة الذى تقدمت به فييت نام . ثم أرجئت المناقشة عند هذا الحد . ويعتقد وفدى ان هذا التأجيل للنظر في ما تبقى من طلبات الدول غير الأعضاء ، والوقت الطويل الذى انقضى دون اتخاذ أى اجراء بشأن هذه المسألة ، أمر يتعارض مع القرار الذى اتخذته اللجنة بدراسة هذه الطلبات واحدا فواحدا ، حسب ترتيب تقديمها . ان القرار المعنى كان يقضى ببحث هذه الطلبات واحدا فواحدا ، لا الموافقة على واحد منها قبل الانتقال الى طلب آخر . ونحن ندرك رغبتكم في تعزيز الوفاق والارادة الصادقة في اللجنة ، ورغبة منا في التعاون معكم ، لم نشر الى هذه المسألة ولم نشرها في اللجنة الى أن اضطررنا لذلك بعض البيانات التى ألقيت مؤخرا واستمعنا اليها في بعض جلسات هذه الهيئة . ان المزاعم غير المبررة التى وردت في بعض البيانات التى ألقيت في اللجنة قد أرغمت وفدى على التذكرة بتلك الحقائق التى تحدد بوضوح على من تقع مسؤولية منع لجنة نزع السلاح من تقديم اجابة في صالح طلبات بعض الدول غير الأعضاء . ويود وفدى ، في ضوء الوضع الحالى ، مناشدتك ياسيدى ، الشروع دون تأخير في تنفيذ قرار اللجنة بالنظر في ما تبقى من طلبات مشاركة الدول غير الأعضاء ، واحدا فواحدا . وهذا يعني الانتقال الى دراسة طلب الدانمرك ، ثم طلبات اسبانيا فالنمسا فكمبوتشيا الديمقراطية . وأن أية خطوة للعمل بطريقة مختلفة عما سبق أن قرره اللجنة ، تقتضى بموجب نظامنا الداخلى ، توافق آراء مجموع اللجنة على تغيير قرارها السابق . وما زال هناك أمل ، ياسيدى ، في أن ترى اللجنة انه بالامكان الموافقة على جميع طلبات المشاركة الخمسة المتبقية التى وردت من بعض الدول غير الأعضاء أى من الدانمرك واسبانيا والنمسا وفييت نام وكمبوتشيا الديمقراطية .

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : لقد استمعت الى بيان ممثل باكستان . وأستطيع أن أؤكد له أن الرئاسة ستعرض هذه المسألة على اللجنة بمجرد الوصول الى نهاية قائمة المتحدثين . وكما ذكر ممثل باكستان ، تتخذ قرارات اللجنة دائما بتوافق الآراء وليست الرئاسة هي التى تتخذها . ولو كان الأمر بخلاف ذلك ، لكان في وسع الرئاسة اتخاذ قرارات تعد ما أعظم أهمية من القرارات المذكورة ، توخيا لدفع عجلة أعمال اللجنة .

السيد بيم (استراليا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أضمر وفد بلادى الى تلك الوفود التى قدمت اليكم تهانيها بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة خلال فترة توصلت فيها بشيء من الصعوبة الى ما اعتبره اتفاقا هاما جدا بشأن مسألة رئاسة الفرقة العاملة الاربعة . كما أود أن اشرك وفد بلادى في التهاني التى قدمت الى كل من رؤساء الفرقة العاملة المخصصة الاربعة . وقد استهل أحد هذه الفرقة العاملة ، وهو الفريق العامل المخصص المعنى بالاسلحة الاشعاعية ، أعماله بالفعل في اجتماع له بعد ظهر اليوم برئاسة السفير كوميفش في جو طيب للغاية وسروح بناءة . وأعتقد ان هذا الفريق العامل قد بدأ عمله بداية حسنة على غرار ما فعل الفريق

العامل المعني بالأسلحة الكيميائية الذي اجتمع يوم أمس • لقد طلبت الكلمة الآن، ياسيادة الرئيس، من أجل تأييد التوصية التي قدمها السفير أوكاوا ، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية ، الذي قدم اقتراحا بضرورة قيامنا في أقرب وقت ممكن بتحديد مواعيد نستطيع خلالها النظر في الاقتراح الذي سبق أن قدمه وفد بلادي خلال هذا الجزء من دورة عام ١٩٨٠ • وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي القوي لاقتراحكم عقد اجتماع يوم الاثنين القادم بينكم وبين رؤساء اللجنة للجزء المتبقي من دورة ١٩٨٠ ورؤساء الأفرقة العاملة المخصصة الاربعة • وأود أن أطلب اليكم أن تحاولوا في هذا الاجتماع التوصل الى اتفاق ، على الأقل ، بشأن مواعيد محددة لأعمال الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية خلال الجزء الصيفي من دورة عام ١٩٨٠ ، وذلك لاننا نرى أنه من الأممية بمكان أن يتاح أكبر فسحة ممكنة من الوقت من أجل الاعداد لمشاركة الخبراء في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية ، بغية تنسيق عملية ترجمة مقترحنا بعقد الحلقة الدراسية أو اجتماعات الخبراء غير الرسمية وأعمال الفريق العامل المخصص ، التي حقيقة واقعة • ونكون شاكرين ، ياسيادة الرئيس ، اذا قدمتم لنا قبل نهاية الجزء من الدورة المعقود في الربيع ، بعض المواعيد التي قد نتمكن فيها من بحث تنفيذ مقترحنا •

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : أشكر ممثل استراليا على بيانه ، وأود له أن الرئاسة ستبذل قصارى جهد ما في جلسة يوم الاثنين من أجل وضع جدول زمني لأعمال الأفرقة العاملة المخصصة •

السيد أوكاوا (اليابان) : أود أن أعبر ، بوصفي أحد رؤساء الأفرقة العاملة المخصصة ، عن عظيم امتناني لكم لترتيبكم دعوتنا الى الاجتماع في الساعة ١٤/٣٠ من بعد ظهر يوم الاثنين • وأود أن أبين لكم أننا قررنا أمس أن يجتمع الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية في الساعة ١٥/٣٠ ، بعد ظهر يوم الاثنين ، ٢٨ من هذا الشهر ، واني لا تسائل ما اذا كان ينبغي تأجيل اجتماع الفريق العامل حتى الساعة ١٦/٠٠ بسبب انعقاد جلسة الساعة ١٦/٣٠ • فأنا شخصيا لا أعتقد أن جلسة الرؤساء ستكون طويلة جدا ، فاذا رأيتم ذلك ضروريا ، فاني مستعد تماما للبقاء على موعد الساعة ١٥/٣٠ بعد الظهر حسبما اتفقنا أمس في الفريق العامل • ولكن اذا رأيتم انه من الاسلم تأجيله حتى الساعة ١٦/٠٠ ، فاني أكون مسرورا بالالتزام بذلك ، وأود في هذه الحالة أن أحيط أعضاء الفريق العامل علما ، من خلالكم ، بأننا سوف نجتمع في الساعة ١٦/٠٠ بعد الظهر •

الرئيس (ترجمة عن الاسبانية) : نقترح عقد اجتماع الرئيس مع رؤساء الأفرقة العاملة والرؤساء المقبلين للجنة في الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر يوم الاثنين ، بسبب بعض ارتباطات رئيس لجنة نزع السلاح • وهذا يعني أن الفريق العامل المعني بالأسلحة سيجتمع في الساعة ١٦/٠٠ بعد الظهر ، وفقا لما اقترحتم انتم •

وعلى ذلك سيعقد اجتماع الرؤساء في الساعة ١٥/٠٠ بعد الظهر • ونعتقد أنه بوسعنا أن ننتهي من هذا الاجتماع في أقل من ساعة ، مادامت روح التفهم والرغبة في احراز تقدم سائدتين في اللجنة •

ولم تبق أسماء أخرى على قائمة المتحدثين •

وأود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا لجمهورية كوبا في لجنة نزع السلاح •

السيد سولا فيلا (كها) (ترجمة عن الاسبانية) : أعلن المؤتمر السادس لرؤساء
وحكومات دول عدم الانحياز مايلي :

" أكد المؤتمر من جديد التزام بلدان عدم الانحياز بهدف نزع السلاح الشامل
والكامل ، لا سيما نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة واصرار هذه الدول على
العمل في اطار الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى لتحقيق هذا الهدف . واسترعى المؤتمر
الانتباه مرة أخرى الى أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة
للأمم المتحدة ، المعقودة بمبادرة من بلدان عدم الانحياز ، تمثل أساسا قويا للمسير قدما
في عملية نزع حقيقي للسلاح ، يجنب البشرية أهوال الحرب ويزيل شبح التهديدات المتزايدة
لبقاء الانسان .

" وفي هذا السياق ، دعا المؤتمر الى التنفيذ العاجل لبرنامج العمل ، فسي
غضون اطار زمني محدد ، وخاصة مايتعلق منه بتدابير نزع السلاح النووي ، الواردة في
الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية . ودعا المؤتمر الى وقف التحسين النوعي للأسلحة
النووية ولوسائل نقلها على الفور ، ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح ولجميع
الأسلحة النووية ، وتخفيض مخزونات الأسلحة النووية تمهيدا للتخلص منها تماما . وإلى أن
يتم ذلك ، فان الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة بالحاح الى العدول عن التهديد
بهذه الأسلحة أو باستعمالها والكف فوراً عن اجراء تجارب الأسلحة النووية " .

وتهدد كها بقوة وقف التجارب النووية ، بوصفه خطوة للحيلولة دون استحداث أسلحة
نووية ، ولا تاحة فرصة التوصل الى اتفاق شامل بشأن النزع العام للسلاح النووي مشفع بضمانات
دولية .

ان التوتر يسود الأوضاع الدولية اليوم . وتلاحظ كها أن الدوائر العسكرية في الولايات
المتحدة تتأهب على ما تقوم به من حملات التسليح والحرب الباردة والاستفزازات المستمرة .
وفي الأيام القليلة القادمة ، ستكون منطقة الكاريبي مسرحا لمناورات عسكرية موجهة ضد كها
بشكل مباشر .

اننا ندد بهذه المناورات باعتبارها تشكل خطرا على السلم الدولي وعلى نزع السلاح
والتفاهق .

ومنذ آخر العام الماضي ، حينما أنشئ ما سمي بقوات الطوارئ الخاصة التي اتخذت
قاعدتها في كايو هويسو ، صعدت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى استفزازاتها وتهديداتها لبلدى .
أما عن المناورات المعلن عنها ، والتي تقرر أن يشترك فيها أكثر من ٢٠٠٠ رجل ، و٤٢
سفينة ، وما يربو على ٣٥٠ طائرة ، فانها ستجرى في أراضي غوانتانامو الكوبية ، التي تحتلها
حكومة الولايات المتحدة اغتصابا ، غير عابثة برغبات شعبنا وحكومتنا .

وقد ذكرت الوكالات البرقية الغربية ان الهدف من هذه المناورات هو اثبات قوة واشنطن
في منطقة الكاريبي التي يشيع فيها الاضطراب . على أن نضال شعوب أمريكا اللاتينية من أجل
التحرير لن يمكن كبح جماحه ، ومن حسن الحظ أنه لا يمكن لمجرى التاريخ أن يرجع القهقري .

ومما له دلالة أنه أعلن ، لأغراض هذه المناورات ، أن الموظفين المدنيين في القاعدة البحرية ، الذين تبقيهم الولايات المتحدة بصفة غير مشروعة في غوانتانامو ، سيتم إطلاقهم من القاعدة • ونحن نأمل أن ينتصر العقل على الجنون •

وكوبا ، إذ تعد بهذه الاستغزات ، تود تبنيها الرأي العام العالمي والحكومات ، ولجنة نزع السلاح بصفة خاصة لما يقع على عاتقها من مسؤوليات بوصفها هيئة لنزع السلاح ، إلى الخطر الذي يهدد السلام العالمي من جراء ذلك كله •

إن شعب كوبا لا يخشى المناورات ولا الأعمال العدوانية • كما أن قدرات حكومة كارتير لا تطير النعم من عيون الشعب الكوبي ولا تجعله يفقد هدوؤه وتمتعه بالحياة • وسوف نسير قدما على درب الاشتراكية وعدم الانحياز ، عاملين ومناضلين بعزم حتى يتأكد لنا النصر في نهاية الأمر •

ونحن اذنبه البلدان الأعضاء في لجنة نزع السلاح إلى الوضع الخطير الذي أوجده الامبريالية الأمريكية في منطقة الكاريبي ، إنما نؤيد عزم شعبنا القوي على صد أي غزو لبلدنا أو عدوان عليها • ولعلكم تذكرون ما قاله الجنرال أنطونيو ميس ، ويؤيده اليوم شعب كوبا ، من أن " من يحاول الاستيلاء على كوبا لن يجني إلا تراب أرضها مخضبا بالدماء ، ذلك أن لم يلق هلاكه بالفعل في المعركة " •

وهكذا أصل إلى ختام بياني كممثل لكوبا في لجنة نزع السلاح •

الرئيس (ترجمة عن الإسبانية) : لعلكم تذكرون أن السفير فاين ، ممثل هولندا ، قد طلب إلى الرئاسة في جلستنا العامة اليوم أن يدرج في جدول أعمال الجلسة العامة القادمة للجنة بند خاص بطلبات النمسا والدانمرك وإسبانيا من أجل المشاركة في أعمال اللجنة ، حتى يمكن النظر في هذه الطلبات بوصفها موضوعا عاجلا ، وفقا لما تراه مجموعة من أعضاء اللجنة •

ولعلكم تذكرون أيضا أنني أطلعت اللجنة ، في جلستنا العامة الـ ٧٩ ، على المناورات التي أجريتها بشأن الطلبات الواردة من دول غير أعضاء من أجل المشاركة في مناقشاتنا • وأبلغت اللجنة في تلك المناسبة بعدم وجود توافق للآراء بشأن الطلبات المتبقية التي أرسلتها دول غير أعضاء في اللجنة ، وأعربت عن رأيي بأنه لن يكون من المستصوب للجنة أن تفتح من جديد باب النظر في هذه المسألة حتى تغدو الظروف مهيأة لتحقيق توافق للآراء •

والرئاسة مستعدة دائما لعرض هذه المسألة على اللجنة من جديد لكي تنظر فيها ، إذا رأى الأعضاء اقتضاء لذلك • ولما كان سفير هولندا ، الذي يمثل مجموعة الدول الغربية ، قد اقترح النظر في طلب كل من النمسا والدانمرك وإسبانيا في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الثلاثاء القادم ، فإنه يسرني أن أرتب لذلك ، شريطة أن تتفق اللجنة عليه • وكما ذكرت من قبل في عدد من المناسبات أثناء مناقشاتنا لهذا الموضوع ، فإن الرئاسة تضع نفسها تحت تصرف اللجنة وستعمل وفقا لمشيئتها • ولهذا السبب ، أود الاستماع إلى آراء اللجنة ، نظرا لاعتقاد الرئاسة أن الطلب الذي أعرب عنه صباح اليوم السفير فاين ممثل هولندا ، باسم مجموعة الدول الأعضاء في اللجنة ، يمكن معالجته بموجب المادة ٣١ من نظامنا الداخلي ، التي تنص على أنه يجوز للدول الأعضاء أن تطلب ، أثناء سير أعمال اللجنة ، إدراج بند عاجل في جدول الأعمال ، وأن تقر اللجنة ما إذا كان ينبغي النظر فيه ومتى يتم ذلك •

وأحب أن أكرر أن الرئاسة تضع نفسها تحت تصرف اللجنة ، وأنها بذلت جهودا لا تحصى ، على المستوى الثنائي ومن خلال الأفرقة ، في محاولة لايجاد حل لهذا الموقف .
والآن أعطي الكلمة لأعضاء اللجنة ، ولكني أعطيها أولا لممثل الولايات المتحدة الموقر الذي طلب السماح له بالتحدث .

السيد فلوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، انه يوم سعيد بالنسبة لي ، بصرف النظر عن التعليقات التي عبرت عنها منذ قليل بصفتكم مثالا لكوبا . لقد دخلنا هذا الصباح في مناقشات أرائي مضطرا للتعليق عليها تعليقا أو اثنين . وربما لاحظ أولئك الذين تابعوا عن كثب مداولات هذه الهيئة اختلافا طفيفا بين وفدي ووفد الاتحاد السوفياتي في أسلوب معالجة مسألة استعمال الأسلحة الكيميائية في أفغانستان . وبالرغم من كلمات الاطراء التي وجهها السفير الإسرائيلي الى فضائي الشخصية فاني مضطرا لأن أصحح انطبعا واحدا على الأقل من الانطباعات التي تركتها ملاحظاته هذا الصباح . لقد تكلم عن أحد جوانب التعليقات التي عبرت عنها يوم الخميس الماضي ، عندما أشرت الى نقل مواد كيميائية من حكومي الى حكومة أخرى . ويبدو من البيان الذي أدلى به السفير الإسرائيلي هذا الصباح أنه نسي انني عندما قلت ذلك التعليق أوضحت جيدا أن العوامل المباشرة كانت من العوامل غير الفتاكة من النوع المستعمل لحفظ النظام العام . ثم تكلمنا بعد ذلك عن نوع خاص من الغاز يسمى CS ويعرف عموما باسم الغاز المسيل للدموع ، وهذا ما كنا نشير اليه في بياننا يوم الثلاثاء الماضي لكني لن أحاول تنفيذ الادعاءات التي زعمها هذا الصباح السفير الإسرائيلي نقطة نقطة : فقد سمعتم بيانينا ، وهناك شك حول ما يحدث في أفغانستان ، ولم أنكر ولم تنكر حكومتني أن جوانب من الغموض تكثف الموقف . ولكن السبيل الى تبديد هذا الغموض والى ازالة الشكوك والقلق التي أثارتهما أنباء تأخذها حكومتني وحكومات بلدان أخرى مأخذ الجد تماما ، هو دراسة غير معوقة أو منحازة لكافة التقارير أو الشواهد لاستعمال الأسلحة الكيميائية في أفغانستان ولنرما سوف تتخض عنه الأمور .

السيد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، هل نحن بصدد مناقشة المسائل العامة أم المسألة التي أثارتموها للتوبشأن طلبات الاشتراك ؟ لقد كان في نيّتي أن أقول بضع كلمات عن طلبات الاشتراك .

لقد أولى وفدي دائما ، كما تعلمون ، اهتماما كبيرا لهذه المسألة . وكان لي شرف التكلم في هذا الموضوع عدة مرات في أثناء نقاشنا ، وبشاطر وفدي الجميع قلقهم . وان الحزن ليعترينا اذا لم نتمكن حتى الآن من اتخاذ مقرر بشأن طلبات بعض الدول غير الأعضاء الاشتراك في أعمال ميثتنا . ويبدو لي أن الجميع يدركون الصعوبات التي جابهنا بها بالنسبة لهذه المسألة ، وأنا لا أعني وفدي أو مجموعتي فحسب وإنما أقصد الآخرين أيضا . ولكن ما دامت بعض الوفود تصر على اثاره هذه المسألة مرة أخرى فلن نعترض على ذلك بل نحن مستعدون للتصرف على أساس التفاهم الذي بلغناه هنا ، ولندرس هذه الطلبات حالة حالة ، وأود أن أبدى مقترحا بسيطا يتعلق بالبلد الذي اقترحته هولندا ، وهو أن نقوم بدراسة طلبات الدول غير الأعضاء دون أن نقصرها على عدد معين .

السيد فاين (هولندا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، انني أدين بجزيل الشكر لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموقر للموقف الذي اتخذته حيال الطلب الذي قدمته صباح اليوم • واليكم السبب الذي دعاني لأن اقترح نيابة عن المجموعة التي أمثلها مناقشة هذا الأمر مرة أخرى في جلستنا الرسمية المقبلة : تذكرون انني أقيمت بيانا في هذا الصباح، وعندما قلت " في جلستنا المقبلة " قلت ذلك مفترضا ان جلسة هذا الصباح كانت ستختتم وان الجلسة المقبلة سوف تعقد يوم الثلاثاء • أما السبب الذي قدمت من أجله ذلك الطلب فهو اننا نأمل أن يوصل المزيد من النقاش بروح ودية طيبة الى حل ، أو على الأقل الى حل جزئي ، ولعلكم تدركون ان مجموعة البلدان التي أتكلم بالنيابة عنها تهتم بصفة خاصة بالاستجابة لطلبات بلدان من الواضح أنها ليست مشتركة في الجدل الذي لا أرغب الخوض فيه في الوقت الحالي • لذا فاني أشرت الى الطلبات وفق الترتيب الابددي : النمسا فالدانمرك فاسبانيا • أما اذا كان ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية يود توسيع المدى ومناقشة كل الطلبات فاني لن أعارض في ذلك البتة ، فنحن لسنا ضد قبول أي من الدول الطالبة • وكما قلت في بياني الذي ألقيته منذ أسبوعين ، فانبنا سند دعوتها جميعا الا أن مجموعتي تعترم التركيز بصفة خاصة على الثلاث التي ذكرتها •

السيد أكريم (باكستان) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، أصغيت بكل انتباه للبيان الذي ألقاه صباح اليوم السفير فاين والبيان الذي انتهى منه لغيره السفير هيردر من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وأعتقد أنه بوسعنا الآن أن نبدأ في دراسة هذا الأمر وفقا للطريقة التي قررناها في جلسائنا السابقة ، أي بالنظر في هذه الطلبات الواحد تلو الآخر اعتبارا من آخر طلب نظرنا فيه • وهذا ما فهمته من الملاحظات التي ذكرها السفير هيردر •

السيد فاين (هولندا) (ترجمة عن الانكليزية) : لا أدري ما اذا كان بوسع ممثل باكستان الموقر أن يتفق معنا ومع الجمهورية الديمقراطية الالمانية على أن نترك أسلوب تناول هذه الأمور مفتوحا في الوقت الحالي • اننا نعلم ان هناك مقترحا بالنظر في الطلبات الواحد تلو الآخر بالترتيب الابددي ، وقد قلت منذ أسبوعين اننا نوافق تماما على ذلك • على اننا نوافق أيضا على أي نهج آخر قد يبدو النهج الأمثل لحل المشكلة وانني أناشد زميلنا ممثل باكستان ألا يسد في الوقت الحاضر أي طريق قد يؤدي الى حل هذه المشكلة ، ولو كان الحل جزئيا •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (ترجمة عن الاسبانية) : بيدولي ياسيادة الرئيس أن هذه المسألة ستدرس، وستحل — كما نأمل — بطريقة يقبلها الجميع صباح الثلاثاء القادم • ومن سوء الحظ أنه لن يكون لي شرف المشاركة في اجتماع الثلاثاء لأن واجبات لا أستطيع تفاديها تتطلب وجودي في نيويورك ، وفي واجبات ترتبط ارتباطا وثيقا بأعمال نزع السلاح • ولهذا السبب ياسيادة الرئيس أجزئ على أن أشير الى البيان المستفيض الذي ألقيته في هذا الشأن في اجتماع ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨٠ • وسينشر هذا البيان الكامل في الوثيقة CD/PV.77 الذي أبلغتنا الأمانة أنها ستوزع على الأرجح غدا ، على الأقل بالانكليزية •

وأجرباً فأمل ياسيد الرئيس في أن الممثلين الموقرين الذين سيقراءون هذا البيان باهتمام سيتوصلون الى نتيجة أنه بيان واقعي وموضوعي ومتوازن ، وأنه محاولة حسنة النية للتوفيق بين الآراء المختلفة والوصول الى حل ، وربما كانت له بعض الآثار الايجابية على مناقشات الثلاثاء القادم •

السيد ميردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : السيد الرئيس، لما كان السفير غارثيا روبليس قد أعلن منذ لحظة أنه لن يكون بيننا يوم الثلاثاء القادم عندما سنبحث هذا الأمر، فأنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات بشأن مقترحه، ولولا ذلك لانتظرت حتى يوم الثلاثاء القادم ولكنني أفضل أن أقولها في حضوره.

يبدولي أن المقترح الذي قدمه بشأن موضوع شديد التعقيد وسياسي للغاية يستحق دراسة جديّة، وهذه معالجة واقعية معروفة لدى الجميع. لقد حاول السفير غارثيا روبليس أن يأخذ الوضع في اعتباره ويستخلص منه الاستنتاجات اللازمة. ولا يعني ذلك أن وفدي يمكن أن يوافق كل ما اقترحه، إذ قد لا نقبل بالتأكيد بعض النقاط، ولكن المهم أن مقترحاته ستكون بمثابة الأساس لحل سيتيح لنا اتخاذ مقررات في صالح طلبات الاشتراك المطروحة أمامنا، دون أن نثير ضيقاً لأحد، ودون أن ننحي جانباً المصالح المحددة للممثلين. ولذلك أردت أن أوضح أن وفدي يرى أن هذا المقترح يستوجب المزيد من الدراسة والبدء في مشاورات من أجل بلوغ حل. والا فاني أشك في إمكان خروجنا من هذا المأزق الذي وضعتنا فيه بعض الوفود.

السيد أكريم (باكستان) : السيد الرئيس، لقد راودتني جدياً فكرة الاستجابة لطلب سفير هولندا توخي شيء من المرونة بالنسبة لنوع الحل الذي يمكن بلوغه لهذه المسألة. بيد أنني بعدما استمعت لسفير المكسيك وسفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية، أرى أن وفدي في وضع لا يؤمله للاستجابة بمرونة لأي اقتراح مؤداه انتهاج اللجنة سبيلاً يحيد عن المقرر الذي اتخذته اللجنة والذي يقضي بالنظر في الطلبات الخمسة المتبقية واحداً واحداً. فهذا مقرر اللجنة، واللجنة مقيدة بهذا المقرر الذي لا يتغير إلا بتوافق آراء اللجنة. وأود أن أؤكد ياسيدي أن عدم دراسة هذا الأمر حتى الآن وتعليقه لهذا التأخير الطويل أمر يتعارض مع قرار اللجنة فقد كان المفروض أن يعالج هذا الموضوع منذ فترة طويلة. ولذلك أقول بكل احترام أنني بعهد الأصغاء لهذين البيانيين أحثكم على تنفيذ المقرر الذي اقترحتموه وقبلته اللجنة منذ فترة.

السيد فاين (هولندا) : أصغيت بانتباه شديد للبيانات المدلى بها، وأني أتساءل عما إذا لم يكن من الأفضل رفع الجلسة ومتابعة المناقشة في صباح الثلاثاء بحيث يتاح لنا شيء من الوقت لتدبر الأمر فيما بيننا.

الرئيس (ترجمة عن الإسبانية) : ليس لدينا اعتراض على إنهاء الجلسة ومواصلةتها يوم الثلاثاء، على أساس أن يكون مفهوماً أننا نعتزم البحث عن حل في الأيام القادمة حتى يـوم الثلاثاء. وتود الرئاسة أن يوضح موقفه من هذه المسألة.

ففي ٩ نيسان / أبريل اتخذ قراره، ثم فيما بعد اقترحت مجموعة من الوفود في الجلسة العامة ألا تتخذ اللجنة مزيداً من القرارات التي لا بد — تطبيقاً لقواعد اجراءاتنا — أن تتخذ بتوافق الآراء. وإذا لم يحدث توافق في الآراء لا يستطيع الرئيس أن يجبر أحداً على الاستمرار في النقاش، وإذا كان السيد فاين ممثل هولندا يطلب الآن إنهاء هذه المناقشة فإن تفسير الرئاسة لذلك هو أنه ليس هناك توافق آراء على مواصلة مناقشة هذه المسألة. وقد حاولت الرئاسة أن تتصرف، وإذا ما كنا قد ارتكبنا خطأ — وهو ما لا نعتقد أننا فعلناه — فقد تم ذلك دون روح متحيّزة وبحثاً عن حل. ومن ناحيتي الشخصية فإن الرئاسة لا تتحلّى بالحلم المسيحي، وأعني بذلك أننا لا نعمل إلى قبول هجمات على الرئاسة بالنسبة لأمر ليس لها شأن بها، ولم تتخذ فيها موقفاً.

السيد أكرم (باكستان) : السيد الرئيس، أود أن أوضح بكل جلاء أن أيا من الملاحظات التي أبديتها لا تطوى على أي تشكيك في عدم تحيزكم أو في إرادكم الصادقة وجهودكم المثابرة من أجل التوصل إلى حل لهذه المسألة. ونحن ندرك تماما الوضع الصعب الذي توجدون فيه، وانكم واللجنة، إذا كنتم قد أرجأتم بحث الموضوع طوال هذه المدة، فما ذلك إلا لرغبتكم في التوصل إلى اتفاق حقيقي بشأنه. وهذا هو السبب في أن وفد بلادي لم يثر هذه القضية ولم يضغط من أجل تنفيذ القرار الذي اتخذته اللجنة ولم يحدث إلا بعد استماعنا اليوم إلى بيانات لا تقوم على أساس، أن وجدنا أنفسنا مضطرين إلى تذكير اللجنة بقرارها، وإلى التأكيد من جديد على أن الاجراء الذي يتعين على اللجنة اعتماده، إذا كانت هذه هي رغبة بعض الوفود التي أعربت عن قلقها إزاء هذه المسألة، يجب أن يكون مطابقا لقرارها. والنقطة الوحيدة التي أود إثارتها هي أنه إذا كانت اللجنة تريد انتهاج أسلوب آخر يختلف عن قرارها السابق، فإن هذا يتطلب توافق آراء اللجنة على تغيير قرارها السابق، وقد سبق أن ذكرنا أننا نعتبر الحل الذي اقترحه سفير المكسيك، رغم احترامنا التام له، تمييزيا وغير مقبول. وقد يتعين بالتالي إيجاد حل آخر، ولكن ينبغي أن يتم ذلك، حسب اعتقادي، عن طريق المشاورات، لا عن طريق محاولة فرض حل مخالف لذلك الذي اتخذت اللجنة قرارا بشأنه من قبل.

الرئيس (كوبا) (ترجمة عن الإسبانية) : أشكر ممثل باكستان على ما قدمه لسي من إيضاح. واني اعترم ادراج طلبات الدول غير الأعضاء في اللجنة، والرغبة في المشاركة فسي أعمالنا، في جدول أعمالنا ليوم الثلاثاء القادم.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، فإن هذا البند سيتم ادراجه على هذا النحو.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (كوبا) (ترجمة عن الإسبانية) : كما اتفقنا في جلستنا العامة الثمانين، فاني أقترح — والساعة الآن ١٨/١٠ مساءً، ألا تعقد اللجنة جلسة غير رسمية للنظر في البند ١ من جدول أعمالنا — وهو "حظر التجارب النووية" — نظرا لأن مجموعة من الوفود قد طلبت مناقشة هذا البند بصورة غير رسمية. وللجنة أن تقر ما تراه.

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (ترجمة عن الإسبانية) : اسمحوا لي ياسيادة الرئيس بكلمة إيضاح قصيرة. لما كنا الآن في جلسة عامة ستسجل محاضرها، ولما كان ممثل باكستان الموقر قد أشار إلى الاقتراح المكسيكي قائلاً أنه يجده اقتراحا تمييزيا، ولما لم يكن في المحضر حتى الآن أي اقتراح موضوعي أو اقتراح اجرائي مقدم من ممثل المكسيك، فسيكون علينا أن نتحول إلى محضر آخر لم ينشر بعد لنرى ما هو ذلك الاقتراح.

ولما كان في يدي نص ما قلته في تلك المناسبة، أي في ١٠ نيسان / إبريل، فسأقرأ الفقرة القصيرة للغاية التي تشير إلى هذه المسألة حتى يستطيع القارئ أن يرى ما إذا كان الاقتراح يحوى عنصرا تمييزيا أم لا. أن ما قلته في هذه المناسبة ياسيادة الرئيس، في هذا الجزء من بياني الذي كان مرتجلا في معظمه، كان ما يلي :

" يمكن من الاعتبارات السابقة، في رأينا، أن نستخلص عدة نتائج. ومن بين هذه النتائج أود أن أؤكد ما يلي : من بين طلبات الاشتراك الستة التي تلقيناها ثمة

خمس طلبات صادرة عن دول لها — وفقاً لنظامنا الداخلي — حق مطلق في أن تدعى • وقد دعونا أحداً منها فعلاً بالأمس " • واستطردت أقول " وهذه الدولة هي فنلندا ، وهناك أربع دول أخرى في نفس الوضع وهي فييت نام والدانمرك واسبانيا والنمسا • والنتيجة الثانية هي أنه فيما يتعلق بكمبوتشيا ، فإن اللجنة تلقت طلبين للاشتراك : واحد من كمبوتشيا الديمقراطية ، وورد في الوثيقة CD/76 ، والآخر من جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية الشعبية وورد في الوثيقة CD/87 • وما أن تصحح اللجنة الوضع الذي أغفله النظام الداخلي ، وتقر قاعدة تتعلق بهذه الحالات ، فلن نواجه ثانية مشاكل كتلك التي أخذت الكثير من وقتنا " •

" وإلى أن يتم ذلك ، يسيادة الرئيس " — وأنا لا أزال أستشهد بما قلته في تلك المناسبة — " فإن وفدنا يقترح بالنسبة للطلبيين المقدمين من كمبوتشيا أن تقوموا أنتم — بوصفكم رئيساً للجنة — بدعوة أحد ممثلي اللجنة الـ ٢١ الذين صوتوا لصالح تقرير لجنة وثائق التفويض في نيويورك ، وأحد ممثلي الأحد عشر عضواً الذين صوتوا ضد هذا التقرير ، وممثل ثالث من بين الممتنعين يكون بمثابة حكم في النزاع • وربما استطعتم ، يسيادة الرئيس ، بمساعدة وتعاون هؤلاء الممثلين الثلاثة أن تجدوا حلاً ، حلاً يكون مؤقتاً إلى أن يصبح الوضع الذي أغفله النظام الداخلي ، حلاً يكون مقبولاً من الجميع " •

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، مادام سفير سفير المكسيك الموقر قد رأى أن يكرر اقتراحه السابق في هذه اللجنة ، فاني أود أن أسجل هذه الملاحظة ، وهي أننا لم نرد على هذا الاقتراح بالتفصيل في الجلسة السابقة لأننا وجدناه غير مقبول بالنسبة لوفدنا • وأود أيضاً أن أشير باختصار شديد ، وأطلب تسجيل ذلك ، إلى أن وفدي يرى أن التمييز بين الطلبات الستة ، أي بين الطلبات الخمسة من ناحية ، وطلب كمبوتشيا الديمقراطية من ناحية أخرى أمر غير مقبول • فهذه الدول الستة كلها أعضاء في الأمم المتحدة ، ولا نعتقد أن اللجنة تملك منح نفسها حق القيام بدور لجنة لوثائق التفويض •

الرئيس (كوبا) (ترجمة عن الاسبانية) : هل هناك أي اعتراض على عقد جلسة غير رسمية لمناقشة موضوع التجارب النووية حتى الساعة ١٩/٠٠ ، علماً بأن خدمات الترجمة الفورية ستكون موفرة لنا حتى تلك الساعة ؟

السيد ديوكيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لست أعزم بالتأكيد الاعتراض على أن نعمل حتى الساعة ١٩/٠٠ ، إذا كانت اللجنة راغبة في ذلك ، ولكن نظراً لأن الوقت متأخر ولا أهمية هذه المسألة التي ينبغي أن تبحث بتعمق في جلسة غير رسمية ، فقد يكون من الأفضل رفع الجلسة الآن ، وعقد جلسة غير رسمية للجنة صباح يوم الاثنين ، عقب جلسة الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج شامل لنزع السلاح مباشرة • وقد يتمكن الفريق العامل المخصص من البدء في الساعة ١٠/٠٠ • وأنا واثق من أنه سوف يتمكن من إنهاء جلسته الأولى في وقت قصير نسبياً ، ربما في ساعة على الأكثر • وعلى ذلك يكون في المقدور بدء الجلسة غير الرسمية للجنة في الساعة ١١/٠٠ من صباح يوم الاثنين •

الرئيس (كوبا) (ترجمة عن الاسبانية) : في هذه الحالة ، وإذا لم يكن لديكم مانع من ذلك ، فإننا نستطيع تحديد موعد لجلسة غير رسمية لمناقشة التجارب النووية صباح الاثنين •

وفي ضوء ما لدى الأفرقة العاملة من خبرة ، يمكن تحديد موعد تلك الجلسة في الساعة ١١/٣٠ صباحاً بدلاً من الساعة ١١/٠٠ من صباح الاثنين •

• وإذا لم يكن هناك اعتراض، يعقد الاجتماع في الساعة ١١/٣٠ من صباح يوم الاثنين •
وقد تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة عن الإسبانية) : ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة —نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الثلاثاء ٢٩ نيسان / أبريل •

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥ مساءً